

اختبارات نظرية السلعتين: الصراع

والمعونات الخارجية والإنفاق العسكري

Tests of The Two-Good Theory: Conflict, Foreign Aid, and Military Spending

يمكننا إخضاع التوقعات العامة التي تم اشتقاقها من النموذج في الفصل السابق للاختبار في عددٍ من مجالات السياسة الخارجية المختلفة. حيث نقصد أن تكون نظرية السلعتين عامةً، وأن تكون تطبيقاتها متعددة ومتنوعة. وبعبارة أخرى، فإنه بينما تركز كثير من النظريات على أثر عامل بيئي واحد على أحد جوانب السياسة الخارجية، تتجلى قوة نظرية السلعتين في تمكّنها من أن تشرح تنوعاً كبيراً من السياسات في ظل مجموعة من الظروف. فعلى سبيل المثال، لا تركز النظرية فقط على تأثير توزيع القدرات بين الخصوم على أساس احتمال تصعيدهم الصراع حتى الحرب، ومع ذلك فقد تعلمنا الكثير من مثل هذا العمل^(١). وبالمثل، فإننا لا ننظر إلى تأثير مجموعة متنوعة من العوامل (مثل توزيع القوى، والتقارب الجغرافي، وأنماط التحالفات) على سياسة واحدة (مثل تصعيد الصراع)^(٢)، كما أننا لا نقوم بتحليل تأثير عامل واحد (مثل قوة اقتصاد الدولة) على عددٍ من السياسات، على سبيل المثال النمو في الإنفاق العسكري، والتورط في الصراعات الدولية، وفرض الحواجز التجارية^(٣). ولا تعتمد الاختبارات التي نقوم بإجرائها بشأن توقعات النظرية على نتائج تحليل واحد بعينه، ولكنها تعتمد بدلاً من ذلك على سلسلة من الاختبارات على مجموعة من القضايا.

ونختبر في هذا الفصل توقعات النموذج بخصوص تأثيرات العوامل البيئية على ثلاثة مجالات للسياسة

الخارجية وهي:

١- المبادرة بإثارة صراع دولي، والرد على ذلك.

٢- وتخصيص المعونات الخارجية.

٣- وتحديد الإنفاق العسكري للدولة.

ويركز كل اختبار على كيفية التصرف المتوقع من دول ذات موارد مختلفة - دول قوية وأخرى ضعيفة. وقد صُممت الاختبارات لتحديد مدى صحة التوقعات الأكثر بساطة ومباشرة للنظرية والتي مؤداها أن الدول الأقوى تسعى عموماً إلى التغيير في حين أن الدول الأضعف تسعى بشكل عام إلى الحفاظ على الوضع القائم. وسوف نوضح أنها صحيحة. وقد تم توجيه تلك الاختبارات بواسطة بعض الفروض البسيطة والمثيرة للدهشة، وتوضح النتائج أن النظرية تسير في الاتجاه الصحيح.

ولدينا أيضاً مزيداً من المطالب ومزيداً من الاختبارات الصعبة للنظرية، وبالتحديد الاختبارات التي تخص مضامين النظرية بشأن قابلية السياسة الخارجية للإحلال. وقد تم تخصيص الفصل السابع لإجراء دراسة كاملة للقضايا المتعلقة بالتحالفات وقابلية السياسة الخارجية للإحلال. وللإعداد لذلك التحليل، نبحت في هذا الفصل كيفية تأثير السياسات التي يتم تبنيها سعياً لتحقيق هدف واحد على سياسات أخرى، إما أنها مصممة لإنجاز نفس الغايات وإما أنها مصممة لإدراك غايات أخرى. وسوف يتركز اهتمامنا في ذلك الفصل بالتحديد على كيفية تأثير قابلية السياسة الخارجية للإحلال على محصنات المعونات الخارجية. وتتمثل خطوتنا الأولى في التأكيد على صحة التوجه العام لنظريتنا. ولتحقيق هذا الغرض، نوجه انتباهنا إلى تحقيقات منفصلة بشأن المبادرة بإثارة نزاع، والمعونة الخارجية، والإنفاق العسكري.

المبادرة بإثارة نزاع والرد

تشتمل الفروض العامة المشتقة من النموذج على تنبؤ بأن الدول القوية من المحتمل أن تنخرط في سلوك ينشد التغيير أكثر من الدول الضعيفة، وأن الدول متنامية القوة يحتمل أن تصبح ساعية للتغيير بدرجة أكبر من الدول ذات القوة الثابتة أو الآخذة في التناقص. وعلى الجانب الآخر، يحتمل أن تنخرط الدول الضعيفة في السعي إلى الحفاظ على الوضع القائم. ويتمثل اختبارنا الأول في تطبيق هذه التوقعات العامة على المبادرة بإثارة النزاعات العسكرية، والرد عليها، بين الدول.

ونرى المبادرة بإثارة النزاع باعتبارها محاولة تقوم بها الدولة صاحبة المبادرة لإحداث تغيير ما في الوضع القائم. فغالباً ما تسبق المناقشات الهادفة إلى تغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي تفضله الدولة استخدام القوة العسكرية، كما أننا لا نعتقد أن أول استخدام للقوة يمثل المحاولة الأولى أو الوحيدة لإحداث تغيير في الموقف القائم. ولكن إذا ما فشلت محاولات الوصول إلى اتفاق من خلال المفاوضات في التوصل إلى نتيجة تراها الدولة مرضية، فقد تصبح الدولة عازمة على استخدام القوة لتحقيق أهدافها. على أن الدول الراضية نسبياً عن الوضع القائم سوف تكون لديها رغبة أقل في السعي لتحقيق التغيير من خلال استخدام القوة. ولنتأمل محاولة الولايات المتحدة من خلال الناتو والأمم المتحدة لكي تحمل يوغسلافيا، بقيادة سلوبودان ميلوسوفيتش Slobodan Milosevic، على تغيير سياستها في

إقليم كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ م. فقد أرادت الولايات المتحدة، ومعظم دول الغرب، أن تُجلي يوغسلافيا قواتها وموظفيها من كوسوفو. وقد كانت تلك القوات تعملُ بنشاطٍ على إجلاء أبناء كوسوفو عن منازلهم، مما خلّف معاناة إنسانية هائلة. وعلاوةً على ذلك، أصبح الوضع السياسي في البلقان مقلقاً بشكلٍ متزايدٍ لأطرافٍ خارج الإقليم، حيث تعاطفت ألبانيا واليونان وتركيا والكثير من الدول الإسلامية الأخرى مع مشكلة اللاجئين. وبعد مفاوضاتٍ مطولةٍ لم يتم التوصلُ إلى تسويةٍ تحظى بقبول الغرب والولايات المتحدة. وفي النهاية، ولعدم رغبتها في تدهور الموقف بدرجةٍ أكبر، استخدمت الولايات المتحدة القوة في محاولةٍ لتحقيق أهدافها. وبعد حملةٍ من القصفِ دامت ثمانية وسبعين يوماً وافقت يوغسلافيا على سحب قواتها من كوسوفو. وحقت الولايات المتحدة بالفعل أهدافها بتغيير سياسة يوغسلافيا، ولكن فقط بعد استخدام القوة. وتتوافق هذه الواقعة مع نظريتنا: إذ يكون من المحتمل بدرجةٍ أكبر أن تستخدم الدول الأقوى القوة العسكرية في محاولةٍ للحصول على ما تريد. وعلى حدٍ تعبيرنا، فإن الدول الأقوى قادرةٌ على إنتاج التغيير بكفاءةٍ أكبر من الدول الأضعف نسبياً.

ولنلاحظ في هذه الحالة، شأنٍ كثيرٍ من الحالات، أن استخدام القوة لم يكن هو السياسة الأولى التي تمَّ اختيارها لتحقيق أهداف الغرب. فهو كبديل لتنفيذ أهداف السياسة غالباً ما يكون مكلفاً سياسياً واقتصادياً، كما أنه يصعبُ تبريره أخلاقياً. وغالباً ما تلجأ الدول إلى قوة السلاح بعد لجوئها إلى سياساتٍ أخرى، من قبيل سياساتٍ أثبتت فشلها أو يُتوقع فشلها في تحقيق الغاية المرغوبة. فحتى أدولف هتلر، الذي كان غير متحفظٍ البتة في استخدام القوة، فضّل تحقيق أهدافه من خلال الوساطة بدلاً من الاستخدام المباشر للقوة. فقد تحققت بعض أهداف ألمانيا النازية، مثل إعادة تسليح إقليم الراين Rhineland، وأنشولوس Anschluss مع النمسا، والحصول على إقليم السوديت "Sudetenland"، دون استخدامٍ مباشرٍ للقوة. وما جعل هذا الاستخدام ضرورياً هو المدى المتطرف للمطالب الألمانية. ويجدر بنا أن نوضح أن استخدام القوة كان مكلفاً من الناحية السياسية، حتى بالنسبة لهتلر. فعلى سبيل المثال، كان التأييد الشعبي الألماني ضئيلاً بالنسبة لغزو بولندا عام ١٩٣٩ م، الأمر الذي سبّب مفاجأة وخيبة أملٍ كبيرة لهتلر، فقد كان دعمُ الروح المعنوية للألمان خلال الحرب، حتى عندما كانت الأمور تمضي على نحوٍ جيدٍ بالنسبة لألمانيا، دوماً أمراً مهماً وواجباً ضرورياً من الناحية السياسية. كما كان القادة الألمان يعارضون صراحةً استخدام القوة ضد تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨ م، وكانوا غير متحمسين بخصوص غزو فرنسا في عام ١٩٤٠ م^(٤). ومن ثم، فإن النقطة التي نركزُ عليها هنا، أن الدول التي ترغب في تغيير بعض جوانب الوضع القائم لا تحتاج للجوء إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك؛ وذلك لأن استخدام القوة عملٌ مكلف، ويجب توفير فوائده ضحمةً نسبياً لتبريره. وترتبط هذه الفوائد عموماً بالتغيير المرغوب في الوضع القائم.

ومع ذلك، توجد أوقات تكون فيها المبادرة بإثارة صراعٍ عسكريٍ دوليٍّ أمراً يستهدف الحفاظ على الوضع

القائم. فمن المؤكد أن المبادرة بإثارة بعض الصراعات العسكرية تكون لأغراض وقائية أو كمحاولات لحماية الوضع القائم؛ بمعنى أن المبادرة بإثارة بعض النزاعات تمثل سلوكاً هادفاً للحفاظ على الوضع القائم أكثر من كونها هادفةً للتغيير. فعلى سبيل المثال، وطبقاً لنظريتنا، كان هجوم اليابان على الولايات المتحدة في بيرل هاربر في عام ١٩٤١ م "يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم". فقد كانت الولايات المتحدة خلال هذا العام تحاول إقناع اليابانيين بسحب قواتهم من شرق آسيا بما في ذلك أجزاء من الصين. وتم تصميم الخطر الاقتصادي الأمريكي على اليابان لتحقيق هذا الهدف. وأرادت اليابان، في المقابل، رفع الضغط الأمريكي ورغبت في أن تقبل الولايات المتحدة الوجود الاقتصادي والسياسي والعسكري في نطاق مشروع الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى Greater East Asia Co-Prosperity. فالحرب ضد الولايات المتحدة، من منظور نظريتنا، كانت تستهدف حماية المكتسبات اليابانية، ومن ثم فإن المبادرة بإثارة الصراع كانت هادفةً للحفاظ على الوضع القائم.

وهناك مثال آخر ربما يكون أكثر وضوحاً، فالبعض يزعم أن قرار إسرائيل بالهجوم على القوات المصرية والأردنية والسورية عام ١٩٦٧ م في حرب الأيام الستة كان سلوكاً وقائياً مدفوعاً بالتوقعات التي تقول إن إسرائيل نفسها كانت على وشك أن تتعرض للهجوم بواسطة القوات العربية. بمعنى أن المبادرة بشن الحرب لم تكن مصممة لإحداث تغيير في الوضع القائم في الشرق الأوسط ولكن لحمايته. ويصنف مثل هذا المنهج مبادرة إسرائيل بشن الحرب بوصفها عملاً هادفاً للحفاظ على الوضع القائم. ولكن ليست هذه هي الكيفية التي ينظر بها نموذجنا وتحليلنا لهذا الموقف بأي حال. فقد بدأ النزاع الذي توج بالهجوم الإسرائيلي في الخامس من يونيو ١٩٦٧ مبكراً عن ذلك بكثير. فقد كان تبادل إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل عدة مرات قبل ستة أشهر من بدء الحرب أحد مظاهر ذلك. هذا ولم يبدأ نزاعهما بشأن القصف السوري المتكرر للمزارع الإسرائيلية تحت مرتفعات الجولان، ولا الرد الانتقامي الإسرائيلي الذي أعقبه في الخامس من يونيو. وعلى الجهة الأخرى، قامت مصر باستخدام القوة الخطير للقوة في الأزمة، فحركت قواتها داخل سيناء يوم الرابع عشر من مايو، وبعد يومين أتبع ذلك بطلب للأمم المتحدة بإنهاء تواجد قوات حفظ السلام في شبه الجزيرة. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، من وجهة النظر الإسرائيلية، هي إغلاق مصر لمضيق تيران في الثاني والعشرين من مايو^(٥). وعلى نحو ما نرى، لم تكن إسرائيل في هذا الصراع هي البائدة باستخدام القوة. وطبقاً لقاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية MID، فقد اتخذ أول فعل في الصراع أدى إلى الحرب في السادس عشر من ديسمبر ١٩٦٦ م عندما هددت سوريا بإعلان الحرب على إسرائيل. وتبع ذلك سلسلة من المصادمات والغارات بين سوريا وإسرائيل قبل شن الإسرائيليين هجومهم في يوم الخامس من يونيو. ويعني كل هذا أن المبادرة بإثارة الصراع العسكري لم تتخذها إسرائيل بل أعدائها العرب^(٦). فعندما يتم تحليل المبادرة بإثارة صراع عسكري نتساءل أي الدول بدأ بالتهديد، أو باستعراض، أو استخدام القوة،

ولا يعني أيّ الدول قام بتصعيد الأمور إلى "الحرب". وفي هذه الحالة بالتحديد، تخبرنا السجلات التاريخية، ومن خلال مفردات نظريتنا، أن الدول العربية كانت تهدف للتغيير. كما أنهم بدأوا باستخدام القوة لأنه لا توجد سياسة أخرى يَحتمل أن تحقق الغايات المنشودة.

وفي رأينا، ولكي نوجز، أن المبادرة بإثارة صراع دولي عادة ما تكون عملاً هادفاً للتغيير. ولكن يستدعي الأمر وجود دولتين على الأقل لحدوث صراع. لكن في بعض الأحيان لا تردّ الدول بالحرب عندما تتعرض للهجوم. ويعد استسلام التشيك لغزو الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٨ م مثلاً على ذلك. فقرار المقاومة أو الردّ بعمل عسكري بواسطة الطرف الآخر هو قرار سياسة خارجية يمكن من خلاله تطبيق نظريتنا وهذا ما نريد تحليله.

تستطيع الدول، بطبيعة الحال، أن تختار إما تجاهل التهديد باستخدام القوة وإما الردّ عليه. ونفترض أن الردّ على الصراع، أي الرد العسكري على تهديد، أو استعراض، أو استخدام للقوة، هو سلوك يستهدف الحفاظ على الوضع القائم، كما كان الحال مع إسرائيل في عام ١٩٦٧ م^(٦). وعلى هذا النحو، يقرر نموذجنا أن الدول الأضعف نسبياً يَحتمل أن تردّ على النزاعات التي تتورط فيها أكثر من الدول الأقوى. وربما يبدو هذا الأمر استنتاجاً غير بديهي، بل ويتسم بالغرابة، ولكنه ينبع من نموذجنا. ذلك أنه لكون الدول الأضعف أكثر كفاءة نسبياً في الحفاظ على الوضع القائم مقارنةً بالدول الأقوى، نتوقع منها القيام بذلك بشكل أكثر تكراراً. ودعونا نشرح هذه النقطة. فطبقاً لقاعدة بيانات الصراعات العسكرية الدولية MID اشتركت بيرو والولايات المتحدة الأمريكية في ستة نزاعات عسكرية منذ عام ١٩٤٥ م، وكانت بيرو دائماً هي المبادرة بإثارة النزاعات (التي كان الكثير منها بسبب احتجاز بيرو قوارب صيد أمريكية) ولم ترد الولايات المتحدة على أي من الحالات الست بالقوة العسكرية. وفي تلك الفترة ذاتها، واجهت بيرو الإكوادور في تسعة نزاعات، وفي كل تلك النزاعات عدا واحداً كان هناك ردّ باستخدام القوة. وبمعنى آخر، أن احتمال ردّ الإكوادور على بيرو عسكرياً كان أكبر كثيراً مقارنةً بما كان الأمر عليه بالنسبة للولايات المتحدة. ولا يعني هذا أن هذه الأخيرة كانت لا تبالي بالقضايا، بينما تبدي الإكوادور اهتماماً بالغاً بقضاياها. فقد يكون لدى الولايات المتحدة موارد أكبر تستخدمها لمعالجة القضايا المتضمنة في النزاعات العسكرية مع دولة أخرى مثل بيرو، في حين أن بديلات الإكوادور محدودة جداً مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية. فتلک الأخيرة يمكنها، على سبيل المثال، أن تستخدم المعونات الخارجية أو التهديد بالعقوبات التجارية كدافع لتغيير سلوك بيرو؛ هذا في حين أن الإكوادور لا تتمتع بميزة امتلاك قدر كبير من بدائل السياسة، ومن ثم يكون الأكثر احتمالاً أن تجد نفسها في موقف يَحتم عليها الاستجابة للموقف العسكري باستخدام القوة ذاتها^(٧).

وإلى حد ما، يساعد تحليل صراع عسكري غير مألوف بين طرفين ينتفي احتمال العداء بينهما في توضيح مقولتنا. فقد بدأ نزاع عسكري بين الولايات المتحدة وكندا في الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٧٩ م عندما

احتجرت كندا ثمانية قوارب أمريكية لصيد التونة خارج نطاق ساحل كولومبيا البريطانية. وادعت أن قوارب الصيد، وأخرى عديدة قامت باحتجازها بعد أسبوع، انتهكت حد المائتي ميل لياهاها الإقليمية. وقد أقرت الولايات المتحدة بحد المائتي ميل، بيد أنها دفعت بأن هذا لا ينطبق على الأسماك المهاجرة مثل التونة. ومن ثم، أرادت الولايات المتحدة تغيير السياسة الكندية بحيث تسمح للقوارب الأمريكية بالصيد، على الأقل صيد التونة، في مياه كندا الإقليمية، ولكنها لم تستخدم القوة العسكرية لإجبار كندا على قبول الموقف الأمريكي. فبدلاً من ذلك، وقعت الدولتان، بعد مفاوضات مطوّلة، على معاهدة في يوليو ١٩٨١م. وسمحت المعاهدة لقوارب كل من الدولتين بالصيد في المياه الإقليمية للآخر. كما سمحت أيضاً لقوارب الصيد ببيع صيدها في أي من الموانئ الأمريكية أو الكندية. وقد جعل هذا الشرط الأخير الاتفاقية مقبولة بالنسبة لكندا، لأن السوق الأمريكية أكبر بكثير من السوق الكندية. وكانت الأداة التي استخدمتها الولايات المتحدة لإحداث التغيير في السياسة الكندية اقتصادية أكثر منها عسكرية وتمثلت في تقديم "مكافأة" من أجل الاتفاق على قبول التفضيل الأمريكي. لقد فازت الولايات المتحدة إلى حد بعيد في هذه القضية بالذات ونجحت في إحداث التغيير في السياسة الكندية ولكن بدون اللجوء إلى استخدام القوة. فقد أثرت الدولة الأقوى ألا ترد عسكرياً على استخدام القوة من قبل دولة أضعف.

وتخدمنا هذه القصص، كما نأمل، في توضيح الكيفية التي ترى بها النظرية المبادرة بإثارة صراع، والرد على الصراع. فنحن نرى أن المبادرة بإثارة الصراعات تتم عموماً من قبل الدول الساعية إلى تغيير الوضع القائم؛ ومن ثم فإنها تعد سياسة هادفة إلى التغيير. وفي المقابل، يعتبر الرد بشكل عام آلية للحفاظ على الوضع القائم. وبطبيعة الحال، لا تعد هذه الأحداث النادرة بمثابة اختبارات. فنحن نريد تطبيق تحليلات إحصائية صارمة بشأن توقعات النموذج. ونود بالتحديد أن نختبر ثلاثة اشتقاقات من النظرية. حيث تخبرنا النظرية بأن الدول الأقوى يحتل أن تسعى لتحقيق التغيير بدرجة أكبر من الدول الأضعف؛ ذلك أن الدول المتنامية في القوة (وهي القادرة بدرجة أكبر على تغيير الوضع القائم في الاتجاهات التي تفضلها عن السابق) يُحتمل أن تصبح ساعية للتغيير بدرجة أكبر، وأن تبادر باستخدام القوة؛ أما الدول الأضعف فسوف تخصص نسبة كبيرة من مواردها للحفاظ على الوضع القائم وبأكثر مما سوف تفعل الدول الأقوى.

الفرض رقم (٦.١): يرتبط قدر القوة الذي تمتلكه الدولة إيجابياً باحتمال مبادرتها بإثارة نزاع عسكري.

الفرض رقم (٦.٢): يُحتمل أن تبادر الدول ذات القوة المتنامية إلى إثارة نزاعات عسكرية بدرجة أكبر من

الدول ذات القوة المتناقصة.

الفرض رقم (٦.٣): يُحتمل أن ترد الدول الأضعف على العمل العسكري بدرجة أكبر من الدول الأقوى.

ولكي نختبر تلك الفروض البسيطة، نستخدم قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية MID الخاصة بمشروع

متلازمات الحرب COW^(٨). وتسجل قاعدة البيانات جميع الأمثلة المتعلقة بقيام دولة بالتهديد، أو استعراض، أو استخدام القوة ضد دولة أخرى منذ عام ١٨١٦ م حتى عام ١٩٩٢ م. وتسجل أيضاً ما إذا كانت الدولة قد بادرت بإثارة نزاع أو أنها كانت هدفاً لهذا النزاع. كما توضح ما إذا كانت الدولة المستهدفة قد ردت عسكرياً على الدولة المبادرة بإثارة النزاع. كما نستخدم الدليل المركب للقدرات القومية CINC لمشروع متلازمات الحرب COW لكي نقيس القوة^(٩). ونأخذ لوغاريتم هذا القياس، لأن توزيع المتغير يتسم بالالتواء الشديد. (نتائج التحليل لا تتغير بشكل جوهري إذا لم نأخذ لوغاريتم القوة). وتتسم اختباراتنا بأنها مباشرة. إذ نريد أن نحدد ما إذا كانت قوة الدولة مرتبطة إيجابياً باحتمال مبادرتها بإثارة نزاع في عام معين، وما إذا كانت تلك القوة مرتبطة سلبياً باحتمال قيامها بالرد على نزاع تصبح فيه هدفاً لعمل عسكري من قبل دولة أخرى. وعند اختبار الفروض الخاصة بالمبادرة بإثارة نزاع، نستخدم كل البيانات المتاحة من عام ١٨١٦ م حتى عام ١٩٩٢ م. ويتم ترميز المبادرة بإثارة النزاع عند رصدها إلى نزاعات ثنائية ومتعددة الأطراف^(١٠). وعندما نحلل الرد على الصراع، يتم التحليل فقط على المستهدف في النزاع الثنائي، ونود أن نعرف ما إذا كان هذا الطرف المستهدف قد قام بالرد على الصراع أم لا. ونستبعد الصراعات متعددة الأطراف من التحليل، حيث إن القرار بالرد على استخدام القوة، أو عدم الرد، نادراً ما يضطلع به المستهدف الأصلي فقط^(١١). وبما أن متغيرتنا التابعة عبارة عن ثنائيات متناقضة، لذا نستخدم التحليل اللوغارتمي Logit analysis. والنتائج موضحة في الجدول رقم (٦،١).

الجدول رقم (٦،١). المبادرة بإثارة نزاع والرد.

متغير تابع: المبادرة بإثارة نزاع (نعم = ١ ؛ لا = صفر)	متغير تابع: الرد على نزاع (نعم = ١ ؛ لا = صفر)	
٠.٤٤***	- ٠.١٩***	لوغاريتم القوة
(٠.٠١)	(٠.٠٦)	
- ١.٠٧***	٠.٢٢***	ثابت
(٠.٠٣)	(٠.٠٨)	
- ٥٠٦٤.٠٨	- ٨٨١.٤٦	لوغاريتم - احتمال النموذج الكلي
- ٥٧١٧.٢٢	- ٨٧٥.٧٢	لوغاريتم - احتمال النموذج العدمي
١٣٠٦.٢٩	١١.٤٨	ك٢
٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	المعنوية
١١٢٧٤	١٢٧٢	المجموع (ن)

*** مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة ($p < 0.01$)

الأخطاء المعيارية بين الأقواس

يوضح الجدولُ نتيجتين متعلقتين بالمبادرة بإثارة النزاعات والردُّ عليها...

الأولى: حيث نجدُ، بما يتوافق مع التوقعات، أن القوة ترتبطُ إيجابياً باحتمالِ المبادرة بإثارة نزاع. فالدولةُ متوسطةُ القوة (بقيمة ٢,٠٥)، على نحوٍ ما تم قياسها خلال الفترة) لديها احتمالٌ يقدرُ بـ ٠,١٧ للمبادرة بإثارة نزاع في أي عام؛ وزيادة ذلك بمعدلِ انحرافٍ معياري واحدٍ يضاعفُ الاحتمالَ المقدَّرَ ليلبغَ ٠,٣٣. ومن ثم لا تعدُّ نتائجُ التحليل، والتي مؤداها أن الدولَ الأكثرَ قوةً تبادرُ إلى إثارة نزاعاتٍ بشكلٍ أكثرَ تكراراً مقارنةً بالدولِ الأضعف، مفاجئة، بل إنه سوف يكونُ أمراً محبباً للأمالِ ألا يتمَّ تأكيدُ أبسطِ التوقعات. بيد أن قوةَ النموذج تتمثلُ في قابليته للتطبيقِ على أنواعٍ مختلفةٍ من مجالاتِ السياسةِ الخارجية، وكما أسلفنا، سوف نواجهُ المزيدَ من الاختباراتِ الصعبة.

الثانية: نجدُ، كما توقعنا، أن القوة مرتبطةٌ سلبياً باحتمالِ ردِّ الدولة في النزاع. وفي حين أن الدولَ الأقوى تبادرُ أكثرَ إلى إثارة الصراع، نجدُ أن الدولَ الأضعف نسبياً تردُّ على الصراع أكثر. وتعتبر هذه نتيجةً مدهشة، لأنه يتمُّ تصويرُ الصراعِ في بعضِ الأحيانِ كصراعٍ يحدثُ بين دولتين قويتين، يتنافسان على قضية ذات أهمية كبيرة لكليهما. فبينما تشاركُ قوى كبرى في صراعٍ واسع النطاق، مثل الحرب العالمية الثانية، إلا أن الكثيرَ من الصراعات العالمية تتضمنُ صداماتٍ بين دولٍ ضعيفةٍ نسبياً، مثل الحرب الحديثة بين إرتريا وإثيوبيا. وإنه لمن المفيد أن نتذكر أن الحرب العالمية الثانية ذاتها بدأت كصراعٍ بين دولةٍ قويةٍ نسبياً (ألمانيا) وأخرى أضعف (بولندا)، حيث اختارت الدولة الأضعف أن تردَّ بالحرب بدلاً من الاستسلام. في أي حدثٍ تؤيدُ النتائجُ الإحصائيةُ توقعاتِ النظرية.

ويتوافقُ الاستنتاجُ القائلُ بأن الدولَ الأضعفَ عموماً من المحتمل أن تردَّ على الصراع أكثرَ من الدولِ الأقوى مع عملِ بيتر بارتل Partell، الذي وجدَ أن الدولَ الأضعفَ نسبياً في إطارِ نزاعٍ ما تردُّ عسكرياً أكثرَ من الدولِ الأقوى^(١٢). وقد خلصَ كلُّ من بارتل وبلمر Palmer إلى احتمالِ تصعيدِ النزاعاتِ في مراحلٍ مبكرة، من التهديدِ إلى استعراضِ القوة، ومن استعراضِ القوة إلى استخدامها، عندما يكونُ المستهدفُ في الصراعِ أضعفَ من غريمه وذلك بعكسِ ما إذا كان المستهدفُ أقوى من المبادرِ بإثارة النزاع. وقد وجدَ كل من بروس بيونو دي مسكيتا وديفيد لالمان Mesquita and Lalman أن احتمالَ استخدامِ الدولِ المسماةِ بـ "الحمامِ الوديعِ"، والتي تفضلُ أن تدخلَ في مفاوضاتٍ على أن تجبرَ أعداءها على التسليم، وتفضلُ استسلامها هي ذاتها عن الحرب، للقوة في النزاع يتناقضُ كلما تزايدت القدراتُ النسبيةُ للدولة^(١٣). وبعبارةٍ أخرى، فإنه ما أن يبدأ النزاعُ، فإن احتمالَ استخدامِ "الحمامِ الوديعِ" الأضعف للقوة يكونُ أكبرَ مقارنةً بالطرفِ الأقوى. وتشيرُ مقولتنا، التي تركزُ على مستوى قوة الدولة وليس قوتها بالنسبة لخصمها في النزاع، إلى أن السلوكَ قد يكونُ أكثرَ عموميةً مما يسمحُ به نموذجُ دي ميسكيتا ولالمان، وقابلاً للتطبيقِ على عددٍ كبيرٍ ومتنوعٍ من الدول^(١٤).

وأخيراً: نختبرُ ما إذا كانت القوة المتزايدة مرتبطةً باحتمالِ المبادرة بإثارة نزاع. ونستخدمُ هنا مقياسَ متلازمات

الحرب COW لتحديد ما إذا كانت الدولة قد زادت من قوتها في سنة معينة عما كانت عليه منذ خمس سنوات سابقة أم لا ، ونربط ذلك بما إذا كانت هذه الدولة قد بادرت بإثارة نزاع أم لا . والنتيجة موضحة بالجدول رقم (٦،٢).

الجدول رقم (٦،٢). التغير في القوة والمبادرة بإثارة نزاع.

التغير في القوة (على مدى خمس سنوات)		
آخذة في التناقص	آخذة في التنامي	
٨٣٦	١١٠٣	المبادرة بإثارة نزاع
(٪٢٠،٩)	(٪٢٤،٨)	
٣١٦٧	٣٣٥٠	عدم المبادرة بإثارة نزاع
(٪٧١،٩)	(٪٧٥،٢)	

٠،٠٤٦ = Tau-b

١٨،٠٦ = (١) ٢١ك

٠،٠٠٠ = احتمال

وكما يوضح الجدول ، توجد علاقة إيجابية معنوية بين زيادة الدولة لقوتها ومبادرتها بإثارة نزاع. إذ يقدر احتمال مبادرة الدول ذات القوة المتنامية بإثارة صراعاتٍ بحوالي ٢٠٪ أكثر من الدول المتناقصة في القوة: فعندما كانت قوة الدولة تأخذ في التناقص ، فإن مبادرتها بإثارة نزاع في سنة ما تقدر غالباً بنحو ٢٠،٩٪ ؛ ولكن دولة كانت قوتها آخذة في التنامي بدأت الصراع بنسبة ٢٤،٨٪.

لقد وجدنا تأييداً لفروضنا البسيطة الثلاثة فيما يخص المبادرة بإثارة صراع أو الرد عليه. وقد أثارت هذه النتائج تشجيعنا. وننتقل الآن إلى المجال الثاني في السياسة الخارجية والذي نريد أن نطبق عليه توقعات نظريتنا، والخاصة بتخصيص موارد المعونات الخارجية.

المعونة الخارجية

تمثل مخصصات المعونة الخارجية المجال الثاني من مجالات السياسة الخارجية التي نقوم بفحصها^(١٥). ويعد تخصيص الموارد للمعونة الخارجية، وخصوصاً للمعونات الإنمائية ، مثلاً ممتازاً للسياسة الخارجية الهادفة للتغيير.

فالمعونة الخارجية أياً كانت أغراضها ومزاياها الأخرى هي أداة للسياسة الخارجية، حيث تعطيها الدول معتقدة أنها تشجع الدول المتلقية على اتخاذ أعمال يرغبها الطرف المانح. فالمعونة الخارجية قد تكون بمثابة جائزة أو حافز. ويمكن بالتأكيد، وغالباً ما يكون هذا هو الحال بالفعل، أن تعطي الدول المعونات لأغراض إنسانية. ومثل هذه المعونات الإنسانية، على أي حال، تنشأ التغيير: فلو أن الدولة (أ) ترغب في أن تنقص الدولة (ب) انتهاكاتها لحقوق الإنسان، فربما تحقق تلك الغاية من خلال إعطاء معونة للدولة (ب). أو قد تريد الدولة (أ) أن تشهد مستويات غذائية أعلى للشعب في الدولة (ب)، وقد تعطي معونة خارجية لتحقيق ذلك التفضيل. وفي هذه الحالة، تسعى الدولة (أ)، ثانية، لتحقيق التغيير.

ونؤكد على أن المعونة الخارجية هي أداة تتسم بالفعالية لتحقيق تغييرات مرغوبة في الوضع الدولي القائم^(١٦). وبطبيعة الحال فإن كفاءتها تتصل بالأدوات الأخرى المتاحة لتحقيق التغيير. ومن ثم، يتوجب على الدول التي تريد الحفاظ على سلامة بعض جوانب الوضع القائم، أن تنتهج سياسات أخرى أكثر ملاءمة. وهذه بالطبع مقولة تتسم بالعمومية، وقد تكون هناك مناسبات يكون فيها الغرض الرئيس من تخصيص المعونة الخارجية هو الحفاظ على الوضع القائم.

وبينما نعتقد أن المعونة الخارجية هي سلوك يستهدف التغيير بشكل عام، فإننا مقتنعون أن هذا صحيح بالتحديد في حالة المعونات الإنمائية، والتي نقوم بتحليلها هنا. فالمعونات الإنمائية، التي تنظمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية^(*) (OECD)، يتم تصميمها لتشجيع الدول المتلقية على تبني سياسات تفضلها الدول المانحة. وينحصر نطاق الدول المتلقية لهذه المعونات في الدول الفقيرة أو الدول التي تشهد تحولاً سريعاً، وذلك مع تطبيق محدد بدرجات تم إرساؤها بغرض التنويع على الصعيد الاقتصادي وفي مستوى الدخل وفي التنمية الاجتماعية. وتتمثل أهداف المعونة الإنمائية في تشجيع "التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"^(١٧)، وذلك من قبيل تبني مؤسسات سياسية ونظم اقتصادية مشابهة لتلك الموجودة في الدول المانحة. وتوضح حقيقة إعطاء تلك المعونة الإنمائية بنية معلنة مؤداها أن توجه الدول المتلقية بدائل سياستها المستقبلية في الاتجاه الذي يفضله المانحون، توضح أن هذا النمط من المعونات الخارجية ينبغي النظر إليه باعتباره هادفاً للتغيير. ومن ثم، توجد بالفعل مقاومة متنامية في مختلف أنحاء العالم للمطالب التي تضعها بعض المنظمات، ولاسيما البنك الدولي، كشروط مسبقة لمنح المعونات. حيث يشترط المانحون في بعض الأحيان تغييرات مؤلمة في السياسة بما يوضح النقطة موضع اهتمامنا بطرق عديدة: فالمعونات الخارجية يتم تصميمها لتحقيق تغييرات في السلوك. وبصياغة عامة، فإن تخصيص المعونة يتم تصميمه لتغيير سلوك الدول المتلقية^(١٨). ولأن هذا المنظور قد لا يكون مألوفاً، فسوف نقدم مثلاً مطولاً.

في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تبنت الولايات المتحدة دوراً نشطاً في إعادة بناء دول أوروبا

الغربية غير الشيوعية. وربما لم يكن ثمة هدفٌ آخر للولايات المتحدة سوى إبعاد النفوذ السوفيتي عن أوروبا الديمقراطية التي تمت إعادة تأهيلها اقتصادياً. ولتحقيق هذا، كان الأمر يقتضي تغييرُ بعددين من أبعاد الوضع الدولي القائم ليتلاءم مع التفضيلات الأمريكية، وقد تم استخدام وسيلتين مختلفتين للقيام بذلك:

الأولى: أرادت الولايات المتحدة أن تمنع الجيش الأحمر السوفيتي من أن يأخذ من أقاليم أوروبا أكثر مما حظي به أثناء الحرب، حينما احتل معظم أوروبا الشرقية والجزء الشرقي من ألمانيا، بما فيه برلين. وقد تم تصميم هذا الهدف لحماية نتيجة موجودة؛ ومن ثم كان سلوكاً هادفاً للحفاظ على الوضع القائم بشكل واضح. ولتحقيق ذلك، احتفظت الولايات المتحدة بأعداد ضخمة من القوات العسكرية في ألمانيا والباقي في أوروبا، حتى بعد إنهاء التعبئة وقبل تشكيل الناتو في عام ١٩٤٩م^(٩).

الثانية: أرادت الولايات المتحدة إنعاش الاقتصاد الأوروبي بدول ديمقراطية مستقرة. وبصراحة، أرادت الابتعاد عن الموقف الذي كان سائداً في كل من عامي ١٩٣٢م أو ١٩٣٨، حينما هدت النظم الشمولية بالسيطرة على القارة، أو عام ١٩٤٥م، عندما كان الموقف الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية في حالة انهيار. ولم يكن ثمة إستراتيجية أمريكية للسياسة الخارجية تتسم بالفعالية بدون أوروبا الغربية المزدهرة والديمقراطية^(١٠). ولتحقيق هذا، قامت الولايات المتحدة بمنح معونات تقدر بحوالي ١٢ بليون دولار للدول التي دمرتها الحرب في أوروبا الغربية من خلال خطة مارشال Marshall. وقد كانت حزمة المعونات الضخمة تلك مصممة لتوجيه عملية تطوير النظام السياسي والاقتصادي فيما بعد الحرب في أوروبا بطريقة تتوافق مع تفضيلات قادة الولايات المتحدة. بيد أن خطة مارشال كانت في الأصل معروضة على الدول الشيوعية حديثة النشأة في شرقي أوروبا، بل والاتحاد السوفيتي ذاته. غير أنه لم يلبث أن تم تحويل العرض بشكل مفاجئ، ذلك أن القادة الشيوعيين لم يكونوا راغبين في تكامل اقتصاديات دولهم مع تلك الاقتصاديات الرأسمالية في أوروبا الغربية. وفي مرحلة ما بعد الحرب مباشرة، تم تحقيق حماية أوروبا الغربية، بمعنى الحفاظ على المنطقة خالية من النفوذ السوفيتي المباشر، من خلال استخدام القدرة العسكرية الأمريكية، سواء بالتهديد أو بالاستخدام الفعلي. وفي المقابل، تم تحقيق التغيير في الموقف الاقتصادي والاجتماعي من خلال منح معونات ضخمة.

ونقدم أمثلة إضافية قليلة لاستخدام المعونات كسياسة هادفة للتغيير. فخلال الحرب الباردة، قام الاتحاد السوفيتي بمنح قدرٍ ضخمٍ من المعونات الاقتصادية لدول أفريقية عديدة، وبخاصة إثيوبيا وتنزانيا. وشجعت هذه المعونات تلك الدول على أن تقوم بتأميم اقتصاداتها وأن تدخل في علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي، وأن تقوم بتوفير احتياجاته من المواد الخام، هذا فضلاً عن مجال النفوذ في أفريقيا. وقد استخدمت اليابان المعونة الخارجية لتحسين مكائنها الدولية طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية^(١١). معطية قدرًا ضخماً من المعونات، حتى مع

احتفاظها بمؤسسة عسكرية صغيرة للغاية^(٢٢). وتُقدّم المنح اليابانية للمعونة الإنمائية، مثل إنشاء مشروع الساحل الشرقي في تايلاند، مثلاً على استخدام اليابان للمعونات لتحسين علاقاتها مع اتحاد دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) وفي فتح علاقات مع الدول الآسيوية الاشتراكية، مثل منغوليا وكوريا الشمالية. ويوضح هذا المشروع بالتحديد الطبيعة السياسية لهذه الأهداف - فكل من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية لم يشجعا اليابان على السعي لتنفيذه، بيد أنها قامت بذلك لاكتساب النفوذ في المنطقة. ويذهب نيونهام^(٢٣) إلى أن الدول تستخدم المعونات الاقتصادية لشراء الاعتراف الدبلوماسي لأنفسها وحجبه عن دول أخرى. فقد استخدمت ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، المعونات الاقتصادية بنجاح لمنع الدول غير الشيوعية من الاعتراف بألمانيا الشرقية حتى أواخر الستينيات.

ويوجد المزيد من الأمثلة المحددة والمعاصرة على استخدام المعونات الخارجية كسياسة تستهدف التغيير. ففي عام ٢٠٠٢م، وبينما بدأت الولايات المتحدة انسحابها من أفغانستان في أعقاب حملة عسكرية ضد حركة طالبان في هذا البلد، أصبح التساؤل بشأن قوات حفظ السلام المتبقية مهماً. فلم تكن الولايات المتحدة نفسها مهتمة بتأكيد الدور. وبعد بعض المفاوضات، أفنعت الولايات المتحدة تركيا بأن تأخذ قيادة قوات حفظ السلام حول كابول. وقد تمثل الحافز الرئيس لتحقيق التغيير في السياسة التركية، طبقاً لأحد التقارير، في معونة خارجية قدرها ٢٢٨ بليون دولار، بينما كانت التكلفة المباشرة المتعلقة بهذه المهمة تقدر بـ ٢٨ بليون دولار فقط^(٢٤). (وكانت مساندة تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي بمثابة جائزة أمريكية أخرى للسياسة التركية الجديدة).

ويتعلق المثال الثاني في نفس تلك السنة بتعاون يوغوسلافيا مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. فقد أيدت الولايات المتحدة عمل المحكمة وأرادت أن تقوم يوغوسلافيا بالقبض على، وتسليم، الأشخاص المتهمين بجرائم حرب والذين كانوا على صلة وثيقة بالزعيم اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic، والسماح للمحققين بالإطلاع على أوراق الحكومة. وعارض بعض القادة اليوغسلاف هذه المطالب، حيث استشعروا أن هذا التعاون مع المحكمة، وخصوصاً في ظل عدم وجود اتفاق رسمي، كان يمثل تهديداً لسيادة يوغوسلافيا ويعدُّ أمراً مهيناً. وفي الأول من أبريل عام ٢٠٠٢م، اتجهت الولايات المتحدة لتجميد معونة مالية قدرها ٤٠ مليون دولار. بعد ذلك وعلى الفور، غير المسؤولون اليوغسلاف خطابهم، حيث وعدوا بالتعاون مع المحكمة الدولية. بيد أن الولايات المتحدة طلبت عملاً وليس مجرد وعود. وفي الحادي عشر من أبريل، مررت يوغوسلافيا قانوناً كان من شأنه السماح بإرسال المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى مقر المحكمة في لاهاي. وقد استجاب وزير الخارجية كولين باول Colin Powell لهذا الأمر قائلاً إن مكتبه سوف ينتظر ليرى كيف سيتعاون اليوغسلاف بشكل كامل مع المحكمة قبل التصرف لإعادة المعونة^(٢٥). وفي غضون أسابيع، تم القبض على اثنين من

أوثق معاوني ميلوسيفيتش وتسليمهم إلى المحكمة في لاهاي بينما انتحر متهم آخر. ووجهت صربيا بعد ذلك بوقتٍ قصير الاتهام لعددٍ ممن كانوا على صلةٍ بميلوسيفيتش، وقبلت استسلام أربعةٍ منهم، وأعدت العدة لمطاردة الثمانية عشر الباقين الذين يعتقد أنهم يختبئون في صربيا. وفي الحادي والعشرين من مايو، أعلنت الولايات المتحدة عن استئنافها تقديم المعونة، تقديراً للأعمال التي قامت بها يوغسلافيا، والتي تخطط للقيام بها^(٢٦). من المثير أن نسجل أن قرار الولايات المتحدة باستئناف المعونة قد تم انتقاده من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، التي دفعت بأن يوغسلافيا كان بمقدورها فعل المزيد لتزويد المحكمة في لاهاي بالوثائق المطلوبة. كما ارتأت هذه المنظمة التهديد بمواصلة تجميد المعونة الخارجية كسياسةٍ تستهدف التغيير، على نحو ما فعلنا، وأبدت عدم رضاها عن قدر التغيير الذي اعتبرته الولايات المتحدة كافياً لاستئناف تقديم المعونة. وفي هذه الحالة، كان مجرد التهديد بتعليق المعونة كافياً لحمل المتلقي على تغيير سياسته.

يرتكز الفرض الأول المتعلق بالمعونة الخارجية والذي نريدُ اختباره على التساؤل بخصوص ما إذا كان تخصيصُ دولةٍ لمعونةٍ خارجيةٍ في شكل معونةٍ إئتمانيةٍ يتأثر بالزيادات في موارد الدولة على نحو ما تنبأ نظريتنا. نحن نتوقعُ بشكلٍ محدد بأن الدول سوف تخصصُ المزيد من الموارد للمعونات الخارجية عندما تغدو أكثر قوةً، وأن الدول الأقوى سوف تقومُ بتخصيصِ معوناتٍ أكثر من الدول الأضعف. وثانياً، بما أن المعونة الخارجية هي سياسةٌ تستهدف التغيير، فنتوقع أن الزيادات في تخصيصِ المعونة سوف يتنامى بمعدلاتٍ أسرع بالنسبة للدول الأكثر قوةً. ولنتذكر أن نظريتنا تقررُ أن السلوك الهادف للتغيير يتنامى بمعدلٍ متزايد. ويعني هذا أنه كلما تزداد قوة الدولة، فإن المعدل الذي يزدادُ به تخصيصُ المعونات هو نفسه ينبغي أن يتصاعد. وبعبارةٍ أخرى، وطبقاً لنظريتنا، فإن مرونة الدخل للمعونة الخارجية يجب أن تكون أكبر من واحدٍ صحيح.

الفرض (٦،٤): سوف تزدادُ مخصصاتُ المعونات الخارجية بمعدلٍ أسرع من الزيادة في الموارد.

وبعدُ اختبارُ هذا الفرض الأول أمراً بسيطاً. فمتغيرنا الشارح هو مواردُ الدولة، ونستخدم الناتج القومي الإجمالي (GNP) للدلالة عليه. وسوف نأخذُ اللوغاريتم الطبيعي لهذا المتغير، وذلك لأننا نريدُ أن نرى ما إذا كان الانحدارُ سيصبحُ شديداً عند المستويات العليا من القوة، والتي يتم الإشارة إليها بمعاملٍ أكبر من واحدٍ صحيح^(٢٧). ومتغيرنا التابع هو "شبكة المتلقين الكلية" في إطار منح المعونات الخارجية التي تتم في إطار العلاقات الثنائية، والتي تتاحُ بياناتها من خلال بيانات المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للسنوات من ١٩٦٦م حتى ١٩٩٥م^(٢٨). ونقومُ باختبار الفرض بالنسبة لإحدى وعشرين دولةٍ من دول المنظمة المذكورة خلال تلك الفترة. ونعرضُ نتائج هذا التحليل في الجدول رقم (٦،٣).

الجدول رقم (٦,٣). القدرات النسبية ومنح المعونات الخارجية.

(من الممكن تعميم المربعات الصغرى)	
١,٦٨٠***	اللوغاريتم الطبيعي للقدرات
(٠,٥٠٤)	
٤,٦٤٧***	ثابت
(٠,٥٢٩)	
٠,٣٤٩	الارتباط R^2
٠,٠٠٠٠	المعنوية
٥٤٦	المجموع (ن)

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لمنح المعونات الخارجية

مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة ($p < 0.01$) (***)

الأخطاء القياسية بين الأقواس

وتوضح النتائج تأكيد صحة الفرض: حيث إن المعامل الخاص بمتغيرنا التفسيري أكبر من واحدٍ صحيح، الأمر الذي يعني أنه مع تنامي القوة، تتزايد مخصصات المعونات الخارجية بمعدلٍ متزايد. وعلى سبيل المثال، إذا تزايد الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٪، فقد تزداد مخصصات المعونة الخارجية بنسبة ٤٪ في الدول الأصغر نسبياً؛ أما في الدول الأكبر نسبياً فقد تفضي زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٪ إلى زيادة قدرها ٥٪ في المعونة الخارجية. ولأن المعونة الخارجية هي سياسة منتجة للتغيير، فإن هذا المعدل المتزايد هو ما توقعه النظرية. فالدول الأكثر قوةً تخصصُ معوناتٍ أكثر من الدول الأقل قوةً، سواءً بالقيم المطلقة أو كنسبة من الموارد. ومن ثم، فقد تم تأكيد صحة توقعات النظرية حينما طبقت على المعونة الخارجية.

الإنفاق العسكري

نقوم في هذا القسم بتحليل تأثيرات زيادة القدرة القومية على الإنفاق العسكري للدولة. ويعتبر هذا الأمر تطبيقاً مفيداً لسببين:

أولاً: لأنه يُخضع توقعات نظريتنا لاختبارٍ في مجالٍ آخر للسياسة الخارجية.

ثانياً: لأن الإنفاق العسكري هو أحد جوانب السياسة الخارجية التي تم تحليلها على نطاق واسع، وقد ركز الدارسون طويلاً على أسباب عديدة لإنفاق الدول.

لقد اتجه نظر المتخصصين في مجالات سباق التسلح بصفة خاصة إلى المحددات الدولية لميزانية الدولة العسكرية^(٢٩). ويتركز اهتمامنا في هذا القسم على العلاقة العامة والتي تتنبأ بها نظريتنا بين قوة الدولة والإنفاق العسكري. وحيث إن العوامل الدولية تؤثر بالتأكيد على قرار الدولة بخصوص موقفها العسكري، فإننا سنركز هنا على العوامل الداخلية للإنفاق العسكري، على نحو ما تم تحديده من خلال نظريتنا.

ونعتبر أن الإنفاق الدفاعي هو الأساس لنشاط يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم. حيث إن المخصصات الدفاعية تكون أكثر فاعلية في حماية جوانب مفضلة في الوضع القائم، مقارنة بدورها في تحقيق تغيير منشود. ونعترف بإمكانية توجيه التهديد ب، أو استخدام القوات العسكرية نحو تغيير سلوك دول أخرى، ومن ثم زيادة التغيير الخاص بإحداها. وبالطبع نرى المبادرة بإثارة صراع باعتبارها سياسة تشد التغيير؛ بمعنى أن امتلاك قدرة عسكرية كافية يعد شرطاً ضرورياً للمبادرة بإثارة صراع عسكري. ونفترض، على أي حال، أن معظم النفقات العسكرية التي تم تجميعها يتم تخصيصها لحماية ما تملكه الدولة بالفعل. (قمنا في الفصل السابع بتقسيم الإنفاق إلى عناصر، حددنا أحدها، وهو الإنفاق الكثيف لرأس المال، باعتباره هادفاً للتغيير. وتعد القدرة العسكرية أفضل نسبياً في المحافظة على الموقف ثابتاً مما لو سعت لتغييره. وهناك أسباب عديدة لهذا:

أولاً: يذهب المحللون بشكل عام إلى أن الهجوم في المعركة يتطلب وجود تفوق في القدرة العسكرية التي تقدر بنسبة ثلاثة إلى واحد على الأقل لكي يتم إدراك النجاح^(٣٠). ومن ثم، فإن القدرة العسكرية الموجودة هي أفضل كثيراً في مقدرتها على حماية شيء ما مقارنة بإحداث تغيير. ولناخذ في الاعتبار، مثلاً، أن دولة ما، (أ) تملك قوة عسكرية مساوية لمنافستها (ب). فلكي يتأتى لها تحقيق النصر، لا بد أن تزيد (أ) قدرتها العسكرية بنسبة ٢٠٠٪، ويعتبر هذا بمثابة مهمة بالغة الصعوبة. وعلاوة على ذلك، لو أن قدرة الدولة (أ) في الموقف الأصلي تعادل تقريباً نصف قدرة الدولة (ب)، فينبغي على الدولة (أ) أن تزيد من قدرتها العسكرية تقريباً ست مرات لتحقيق النصر.

ثانياً: هناك سبب آخر يبرر القول بأن القدرة العسكرية تعتبر أفضل في تحقيق الحفاظ على الوضع القائم مما لو استخدمت لتحقيق التغيير، ذلك أن المحاولات لتغيير موقف ما هي بالضرورة فعلٌ موجه، بينما يمكن للدولة حماية النتائج المرغوبة من تهديدات مختلفة بشكل تلقائي. بمعنى أنه لكي تغير الدولة جوانب معينة من الوضع القائم، فإنه ينبغي أن يكون لها هدف. فالتغيير يقتضي موارد يتم توجيهها نحو دولة أخرى، أو مجموعة دول، أو قضية محددة. فتلك الموارد نفسها يمكن استخدامها، بأي حال، لحماية بعض جوانب الوضع القائم من تهديدات متنوعة في نفس الوقت. فيمكن أن تستخدم وحدة عسكرية لمحاولة تغيير السياسة الأمنية لكوريا الشمالية، كما يمكن أن تستخدم

أيضاً، وبكفاءة أكبر، في حماية بعض النتائج ذات القيمة من كوريا الشمالية وكذلك من العراق ومن إيران. ثالثاً: يمكن للدولة التي تسعى لتحقيق التغيير أن تقوم بذلك بفاعلية أكبر مما لو قامت بتخصيص الموارد في النفقات العسكرية. فمن المحتمل أن تستمد الدولة كثيراً من فوائد التغيير من المعونات الخارجية، على سبيل المثال، على نحو يفوق العائد من إنفاق مكافئ على الدفاع.

ولنتخيل السياسات التي من المحتمل أن ترغب الدول الأخرى في تبنيها لو قامت الولايات المتحدة بتوزيع حجم موازنة الدفاع السنوية، والتي تقدر بحوالي ثلاثمائة بليون دولار، للمعونات الخارجية. فهذا حجم يفوق الناتج القومي الإجمالي المشترك لكل من إسرائيل، ولبنان، وليبيا، وكوريا الشمالية، وسوريا، ويوغسلافيا. وربما يكون لدى كوريا الشمالية رغبة في نزع سلاحها من أجل مبلغ مثل هذا.

وأخيراً: فإننا ننظر إلى تخصيص الموارد للمجال العسكري بوصفه سياسة هادفة للتغيير فقط حينما يتم اللجوء إليها كملاذٍ أخير. ذلك أن الدولة قد تفضل القيام بإنجاز تغييرات في المجال الدولي بوسائل سلمية، قدر الإمكان، فالتغييرات الناشئة عن استخدام القوة تكون مكلفة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً^(٣١).

وقد يسأل سائل في هذا الشأن عن استخدام ألمانيا النازية لمؤسستها العسكرية لإحداث التغيير في الموقف الدولي. في هذه الحالة، ليتذكر السائل أن القوة العسكرية لم تكن وسيلة للحفاظ على الوضع القائم. فعلى العكس، استخدمت ألمانيا التهديد باللجوء للقوة، أو قامت باستخدامها فعلياً مفضياً نحو تغيير الوضع القائم. فعلى سبيل المثال، أدى التهديد الذي فرضه الجيش الألماني إلى إيجاد الدافع الرئيس للقوات الغربية أن تحقق السلام مع هتلر في ميونيخ عام ١٩٣٨م. نتفق مع ذلك، لكن نسجل أيضاً أن قادة هتلر كانوا يخشون المواجهة العسكرية مع الغرب، وكما أن تخطيط هتلر كان قائماً بشكل كبير على إيمانه بأن الغرب يفتقد إرادة المخاطرة بخوض حربٍ بشأن إقليم السويد Sudetland وذلك أكثر من إيمانه بقدرة قوات العاصفة الألمانية Wehrmacht على تحقيق نصرٍ عسكري في هذه الحرب. فقد كان مدى المطالب الألمانية في ذلك الوقت ينصرف إلى أن استخدام مثل تلك الوسائل العسكرية المحدودة كالتهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها كان من شأنه تحقيق أهدافها، وذلك نتيجةً لاعتقادها بأن الوضع القائم لا يحقق لها إلا النذر اليسير مما تطمح إليه. كانت ألمانيا ترى أن الأهداف الطموحة تتطلب إجراءات قاسية أو متطرفة؛ فلم يكن من المحتمل، على سبيل المثال، أن تقنع المعونات الخارجية ولا العقوبات الاقتصادية بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي بوجود تبني سياسات ألمانيا المفضلة^(٣٢).

ويقوم اختبارنا لنظريتنا، تطبيقاً على هذا الجانب من السياسة الخارجية، على المعدل الذي يتم من خلاله تحويل الموارد إلى إنفاقٍ عسكري، بمعنى مرونة الدخل الخاصة بالإنفاق العسكري. وتذكر نظريتنا أن الدول الأضعف لديها ميزة نسبية في إنتاج الحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم فإنه يجب على مثل هذه الدول أن تخصص

أنصبةً أكبر من أي قوة زائدةٍ لديها لهذا الغرض ، بما فيها الإنفاق على القوة العسكرية^(٣٣).

الفرض (٦.٥): سوف يكون هناك علاقةً سلبيةً بين القدرة النسبية لدولةٍ ما والمرونة النسبية لدخلها الخاصة بالإنفاق العسكري.

ولكي نتحقق من ذلك ، نلقي نظرةً إلى مجموعةٍ من الدول المتشابهة نسبياً: وهي الدول الثماني عشرة الصناعية الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية OECD في الفترة من ١٩٥٠م حتى ١٩٨٤م. ونريد أن نتجنب الآثار المصاحبة للتنمية والتي قد تنشأ إذا ما استخدمنا مجموعةً من الدول متباينةً اقتصادياً. ولكي نحصل على مرونة الدخل ، نستخدم هذه المعادلة:

$$\text{Natural log (DS)} = \alpha + \beta (\text{natural log [GNP]})$$

حيث تمثل β مرونة الدخل الخاص بالإنفاق العسكري (DS). ونتوقع أن نجد أن الدول الأكثر قوةً لديها مرونة دخل أقل على الإنفاق العسكري مقارنةً بالدول الأقل قوةً.

ونريد أن نؤكد ، قبل أن نتحول إلى نتائج تحليلنا ، أن هذا الاختبار يبدو مدهشاً وصعباً. فقد ألقينا الاعتقاد بأن الدول القوية هي الأكثر شغفاً بتبني الإنفاق العسكري. وبينما لا نجد في القول بأن الدول الأكثر قوةً لديها قدرات عسكرية تفوق الدول الضعيفة إلى حد بعيد ، إلا أننا نجد أن تطبيقنا للنموذج على الإنفاق العسكري ينطوي على شيءٍ مثيرٍ للدهشة ؛ وهو أن الدول الأقل قوةً يجب أن تحول الزيادة في مواردها إلى قدرة عسكرية وبمعدلٍ أعظم من الدول القوية. وقد تم عرض نتائج هذا التحليل في الجدول رقم (٦.٤) والذي يرتب الدول طبقاً لنتائجها القومي الإجمالي.

الجدول رقم (٦.٤). القدرة النسبية ومرونة الدخل الخاصة بالإنفاق على الدفاع.

النتائج القومي الإجمالي مرتباً	المرونة مرتبةً	β (المرونة)	α	
١	١٦	٠,٣٥٠	١٠,٧١	الولايات المتحدة
٢	١٢	٠,٥٣٥	٣,٨٥	اليابان
٣	٦	٠,٧٤٩	١,١٣	ألمانيا
٤	١٧	٠,١٩٦	١١,٩٧	المملكة المتحدة
٥	١٣	٠,٤٩٤	٥,٨١	فرنسا
٦	١٠	٠,٦٢٥	٢,٧٧	إيطاليا

تابع الجدول رقم (٦،٤).

الناتج القومي الإجمالي مرتباً	المرونة مرتبة	β (المرونة)	α	
٧	٥	٠,٧٦٠	٠,٨٢٨	السويد
٨	١٤	٠,٤٧٠	٥,٦٥	هولندا
٩	١٨	٠,١٥٩ -	١٥,٧٦	كندا
١٠	١١	٠,٥٨٤	٣,٣٤	سويسرا
١١	٣	٠,٩٤٣	٢,٥٠٥ -	النرويج
١٢	٨	٠,٦٦٢	١,٧١٥	أستراليا
١٣	٤	٠,٨٩٥	٢,٠٧٤ -	الدنمارك
١٤	٩	٠,٦٣٩	٢,٠٥٤	بلجيكا
١٥	٢	١,١٧٣	٦,٧٥ -	فنلندا
١٦	٧	٠,٦٩٧	٠,٧٤٧	نيوزلندا
١٧	١	٢,٢٠٨	٢٢,٥٤ -	النمسا
١٨	١٥	٠,٤٣٤	٣,٧٥	أيرلندا

ملاحظة: جميع قيم β دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، ما عدا القيمة الخاصة بكندا، إذ إنها دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥. $n = 35$ في التحليلات الخاصة بكل دولة.

ويتجلى السؤال المحوري، كما يقررُ الفرض، فيما إذا كانت مرونة الدخل ترتبطُ سلبياً بالناتج القومي الإجمالي. وبالفعل، نجدُ أن هناك ارتباطاً رتباً سلبياً قوياً بين الناتج القومي الإجمالي والمرونة. وبالنسبة للدول التي قمنا بتحليلها، كان قياسُ ارتباطِ سبيرمان Spearman للرتب يقدرُ بـ ٠,٤٥١، وهي نتيجة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥. وتجربنا تلك النتيجة، على نحو ما توقعنا، بأنه كلما زاد حجمُ الدولة، كلما صغرت مرونة إنفاقها على الدفاع. وبعبارة أخرى، تحوّلُ الدولُ الأصغرُ مزيداً من الثروة إلى قدرة عسكرية بمعدلٍ أسرع مقارنةً بالدول الأكبر. ومن ثم، فقد تحققت صحة توقعات نظريتنا عندما طبقت على هذا المجال الثالث من مجالات السياسة الخارجية.

المعونة الخارجية والقابلية للإحلال

تجهُ في هذا القسم إلى مجموعةٍ مختلفةٍ من التحليلات التي تركزُ على فروضِ نظرية السلعتين بشأن القابلية للإحلال، وخصوصاً فيما يتعلقُ بمخصصات المعونات الخارجية. وتعني القابلية للإحلال عموماً أن التغيير في

تخصيص الموارد المعطاة لسياسة ما يكون له تأثيره على الموارد المخصصة لسياساتٍ أخرى. وتقوم نظرية السلعتين بتعديل هذا التعريف بالتأكيد على أن السياسات يمكن أن تُوجه لإنتاج ليس فقط سلعة واحدة بل سلعتين، وأن بعض السياسات تكون أكفأ نسبياً في إنتاج سلعة ما أو في إنتاج السلعة الأخرى. ومن ثم، فسيكون من قبيل الخطأ، طبقاً للنظرية، أن نشير إلى القابلية للإحلال ببساطة بأنه إذا ما تمَّ إعطاء موارد إضافية لسياسة ما، ولتكن (أ)، فإن الموارد المخصصة لجميع السياسات الأخرى، ولتكن (ب)، سوف تتناقص. ولنبدأ تطبيق نظرية السلعتين على قابلية السياسة الخارجية للإحلال.

سوف نعرضُ اختباراتٍ بسيطةٍ لمضامين نظرية السلعتين الخاصة بقابلية السياسة الخارجية للإحلال. وعلى نحو أكثر تحديداً، سوف ننظرُ فيما إذا كان، كما تقترحُ النظرية، توجد تسوياتٌ أو مبادلاتٌ بين السياسات التي تتسمُ بالكفاءة في إنتاج نفس الأهداف، بافتراض عدم تغيير جميع الموارد. وفي الاختبار المبدئي للنظرية، سننظرُ فيما إذا كانت مخصصات الدولة للمعونات الخارجية ستتأثرُ بفعل تبني سياسةٍ أخرى هادفةً للتغيير: مثل المبادرة بإثارة صراع. تقررُ النظرية أنه بمقدورنا عموماً أن نتوقع بأن ترتبط سياساتٌ من قبيل تلك التي تنتجُ نفس السلعة ببعضها ارتباطاً سلبياً، مع عدم حدوث تغييراتٍ في الموارد. بمعنى أنه عندما تكونُ مواردُ الدولة ثابتةً، سوف نشهدُ عموماً تزايداً في الموارد المخصصة لسياسة ما فقط عندما تؤخذُ المواردُ من سياسةٍ أخرى تستهدفُ التغيير. (ويتجلى الاستثناءُ عندما تتغيرُ تفضيلاتُ الدولة، كأن تفضلُ السعي لتحقيق التغيير، أو السعي لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم، أكثر من ذي قبل. ففي هذه الحالة، سوف نشهدُ تزايداً في الموارد المخصصة لجميع السياسات التي تنتجُ التغيير، وتناقصاً مقابلاً في الموارد المخصصة للحفاظ على الوضع القائم، والعكس بالعكس). وتدققُ نظريتنا في وجوب عدم تأثر سياسة هادفةً للتغيير، كمخصصات المعونة الخارجية، باتباع سياساتٍ أكثر ملاءمةً لإنتاج الحفاظ على الوضع القائم. وسوف نستخدمُ الإنفاق العسكري العام كمثالٍ لسياسةٍ تنتجُ الحفاظ على الوضع القائم. وقبل الشروع في تحليلنا، نلخص المقولات الرياضية والاستنتاجات المعروضة في الفصل السابق.

تقولُ نظريتنا إن الدولَ تختارُ سياساتٍ من أجل الحصول على ملفٍ للسياسة الخارجية من شأنه أن يعظمُ الفائدة بالوصول إلى التوازن الأمثل للتغيير والحفاظ على الوضع القائم. وبينما تكونُ بعضُ السياسات أكثر كفاءةً في إنتاج التغيير فإن البعض الآخر يكونُ أكفأً في إنتاج الحفاظ على الوضع القائم. وعلاوةً على ذلك، تفترضُ النظرية أن جميع السياسات تستوجبُ تخصيصاً للموارد النادرة. ولأخذ هذه الأفكار البسيطة بعين الاعتبار، يمكننا التنبؤُ بالكيفية التي يمكن أن تحل بها سياسةٌ من تلك السياسات المختلفة محلَّ أخرى، ومن ثم على أي نحو تبدو ظاهرة القابلية للاستبدال.

وتقررُ النظرية أنه لكي نحدد تأثيرات الإحلال المتوقع، يجبُ أن نعرف ما الذي أدى إلى إحداث تغييرٍ محددٍ في

تخصيص الموارد في المقام الأول. وقد تمّ النظرُ بشكلٍ متكررٍ في أهمية السبب المسؤولِ عن تغييرِ التخصيصِ المبدئي. وتذكرُ نظريتنا أنه توجدُ ثلاثةُ مواقفٍ تؤدي بالدولِ إلى تخصيصِ مواردٍ أقلّ أو أكثرَ لسياساتٍ معينة، وأن تأثيرات الإحلال المتوقعة تتباينُ تبعاً لها.

أولاً: يمكنُ أن يوجدَ تغييرٌ في مواردِ الدولة. فمع زيادة (أو نقص) الموارد، يُتوقعُ أن تزيدَ الدولة (أو تُنقص) مخصصاتها لكل السياسات. ويتم تحديدُ الزيادةِ الدقيقة (أو النقص) من خلالِ الفائدةِ الهامشيةِ النسبيةِ لكلِ سياسة. ولكن بشكلٍ عام، في هذه الحالة، نتوقعُ أن ترتبطَ التغييراتُ في مخصصاتِ أي سياستين إيجابياً: فمع الزيادة في مواردِ الدولة، ينبغي أن تتزايدَ المخصصاتُ لجميع السياسات، وتتناقص مواردِ الدولة، ينبغي أن تتناقصَ كلُّ هذه المخصصات. ويتمثلُ أحدُ المضامين الإضافية المهمة لهذا الأمر، والذي يتسمُ بأهميته البالغة في المناقشات التالية، في وجوبِ ضبطِ التغييراتِ في مواردِ الدولة لكي ندرسَ أنماطَ الإحلال. ومن ناحيةٍ أخرى، ربما نفتقدُ دلالةً مهمةً تبررُ السببَ الذي قد تتغيرُ بفعله المخصصاتُ في المقام الأول.

ثانياً: يتمثلُ المصدرُ الثاني للتغييرِ في أنماطِ التخصيصِ عبر السياسات، والذي يمكنُ أن يؤثرَ على تأثيرات الإحلال، في احتمالِ تغيرِ تفضيلاتِ الدولة. وقد يحدث هذا، على سبيلِ المثال، إذا ما اختلفت تفضيلاتُ قيادة سياسية جديدة بشأنِ مصلحةِ بلادها بشكلٍ ملموسٍ عن تفضيلاتِ سابقتها. فإذا ما كانت التفضيلاتُ الجديدة للدولة في صالحِ السعي نحو سلعةٍ ما أكثرَ من الأخرى، فلنا أن نتوقعُ أن نشهدَ تخصيصَ الدولة لمزيدٍ من المواردِ للسياساتِ الأكثرَ مقدرةً على توفيرِ هذه السلعة، وتُسحبُ المواردُ من السياساتِ الأخرى. (وبالطبع، يقومُ هذا التوقعُ على افتراضِ بقاءِ المواردِ ثابتةً نسبياً). ولأنه ليس بمقدورنا عموماً أن نرصدَ التغييراتِ في تفضيلاتِ الدولة، بأي حال، وبرغم أننا قدمنا بعضَ الأمثلةِ على ذلك في الفصلين الثالث والرابع؛ حتى صارت لدينا طرقٌ ملاحظةٍ قبلية وبعديّة لتحديدِ أي القياداتِ لديه تفضيلاتٌ أكبر للتغييرِ أو الحفاظِ على الوضعِ القائم، فيمكننا فقط تحليلُ تأثيراتِ التغييرِ في التفضيلِ في مواقفٍ معينةٍ ومُعرّفةٍ جيداً. ولذلك فقد كنا مجبرين حينما أجرينا تحليلنا واسع النطاقِ على أن نفترض (على نحو ما تفعلُ جميعُ تحليلاتِ العلاقاتِ الدوليةِ في الواقع) أن تفضيلاتِ الدولة هي أمرٌ معطى وثابت.

ثالثاً: يتجلى السببُ الثالث لتغييرِ ما في تخصيصِ المواردِ عبر السياساتِ في أن كفاءةَ سياسةٍ ما في توفيرِ سلعةٍ تخضعُ للتغيير. فالكفاءةُ التي تتسمُ بالكفاءة النسبية في إنتاجِ سلعةٍ، لتكن التغيير، قد تصبحُ أكثرَ كفاءةً. ويمكنُ أن يحدثَ هذا، مثلاً، إذا ما صارت المعونةُ الخارجيةُ مرغوبةً أكثرَ من قِبَلِ المتلقين، الأمر الذي يجعلهم أكثرَ رغبةً في تبني تغييراتٍ في السياسةِ يرغبها المانحون. وإذا لم توجدَ تغييراتٌ في التفضيلِ وبقية المواردِ ثابتةً، نتوقعُ أن تبقى الدولة على توازنها وأن تحققَ خليطها المرغوب من التغييرِ والحفاظِ على الوضعِ القائم. وعلى أي حال، لا تؤدي

سياسة ما تعدُّ أكثر كفاءةً في إنتاج التغيير بالدولة إلى تفضيله أكثر من ذي قبل. فيمكن للدولة أن تحصلَ على نفس القدر من التغيير بتخصيص مزيدٍ من الموارد لسياسةٍ أحدث أكثر كفاءةً في حين تضع موارد أقل للسياسات الأخرى التي تنتج التغيير. ولذلك، نتوقع وجوب ارتباط الموارد المخصصة لسياساتٍ تنتج نفس السلعة ارتباطاً سلبياً ببعضها بعضاً، مع ضبط التغيرات في الموارد على نحو ما أشرنا إليه من قبل. وفي المقابل، ينبغي ألا تؤثر سياسة ما تعدُّ أكثر كفاءةً في إنتاج إحدى السلع على الموارد المخصصة لسياساتٍ تنتج السلعة الأخرى؛ ومن ثم نتوقعُ ألا نشهد أثراً للإحلال عبر السياسات الهادفة للحصول على سلعٍ مختلفة. وقد خدمتا هاتان العبارتان باعتبارهما الفرضين اللذين نرغبُ في اختبارهما في هذا القسم:

الفرض (٦.٦): ينبغي أن ترتبط الموارد المخصصة لسياساتٍ تنتج نفس السلعة ارتباطاً سلبياً مع بعضها ببعض، مع ضبط التغيرات في موارد الدولة.

الفرض (٦.٧): ينبغي ألا تكون هناك علاقة ارتباط بين الموارد المخصصة لسياساتٍ تنتج سلعاً مختلفة مع بعضها ببعض، مع ضبط التغيرات في موارد الدولة.

قدمنا في مطلع الفصل أفكارنا حول بعض السياسات والسلع التي يُتوقع أن تنتجها. ونركز هنا على ثلاثٍ من تلك السياسات، وهي تخصيصُ المعونة الخارجية، والمبادرة بإثارة صراع، والنفقات العسكرية العامة. وعلى نحو ما ناقشنا، فإن الأولى والثانية هما من حيث المبدأ سياستان تنتجان التغيير، أما الأخيرة فهي تنتج الحفاظ على الوضع القائم مبدئياً. ونقوم باختبار فرضينا لنرى، كما توقعنا، ما إذا كانت السياسات التي تنتج التغيير ترتبط ارتباطاً سلبياً مع بعضها ببعض بينما لا توجد علاقة متوقعة بين السياسات التي تنتج التغيير وتلك المنتجة للحفاظ على الوضع القائم، وذلك عندما نضبط التغيرات في الموارد. ونقيسُ الموارد من خلال الناتج القومي الإجمالي GDP، والتغيرات في تلك الموارد باعتبارها تغيراتٍ في الناتج القومي الإجمالي. وبشكلٍ أكثر دقة، نحسبُ هذه المعادلة لاختبار الفرضين:

$$\Delta \text{Foreign Aid} = \alpha + \beta_1 \text{Disputes Initiated}^{(*)} + \beta_2 (\Delta \text{Military Spending}) + \beta_3 (\Delta \text{GNP})$$

وذلك حيث يتم أخذ التغيرات في المعونة الخارجية، والإنفاق على الدفاع، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على مدى فترة قدرها سنتان. وتمثل وحدة التحليل في الدولة/السنوات. ونستخدم سنوات الفترة ١٩٦٦ - ١٩٩٢م لحساب المعادلة؛ والدول هم أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية OECD، لأننا أردنا أن تكون العينة التي يتم تحليلها متكافئة نسبياً من حيث طبيعتها السياسية والاقتصادية. وقد تم حساب المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة مع حزمة الأخطاء المعيارية المصححة. والنتائج معروضة في الجدول رقم (٦.٥).

الجدول رقم (٦،٥). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال في إطار دول المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية OECD ١٩٦٦-١٩٩٢م.

المغير	المعامل	قيمة الاحتمال
عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارته	- ١٣٠.٤٢	٠.٠٥٦
	(٦٨,١)	
التغير في الإنفاق على الدفاع	٠.١٥٩	٠.٢٢٦
	(٠,١٣١)	
التغير في الناتج القومي الإجمالي	٠.١٨٣	٠.١٢٢
	(٠,١١٨)	
الجزء المحصور	٢٥.٥٨	٠.٥٦
	(٤٣,٩)	

المغير التابع : التغير بين سنتين في مخصصات المعونة الخارجية

لوغاريتم الاحتمال = - ٣٠٦٩,٣٩

كأ = ٦,٤٢

ن = ٣٠٢

وكما توقعنا أن نرى ، فقد ارتبط عدد النزاعات التي بادرت الدولة بإثارته في سنة ما بقدر التغييرات في المعونة الخارجية ارتباطاً سلبياً: فكلما زادت الصراعات التي تبدأها الدولة ، كلما تناقصت مخصصات المعونة الخارجية. ويبدو أن عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارته والتغيرات في مخصصات المعونة الخارجية يمكن إحلال كل منهما محل الأخرى ، على نحو ما كنا نَحْمَن. وكلاهما مفيدٌ في تحقيق التغييرات المرغوبة في الوضع القائم. ونسجل ، مع ذلك ، أن الدلالة الإحصائية لهذا المعامل فقط هامشية. ولنلاحظ كذلك أن التغير في الإنفاق العسكري يرتبط ارتباطاً إيجابياً ، وإن كان غير ذي دلالةٍ بالتغيرات في تخصيص المعونة الخارجية ؛ وقد تنبأت نظريتنا بأنه ينبغي ألا توجد علاقة بين هاتين السياستين الموجهتين نحو أهدافٍ مختلفة ، لأن السياستين موجهتان عموماً لإنتاج سلعٍ مختلفة. وأخيراً ، ترتبط التغييرات في الناتج القومي الإجمالي ارتباطاً إيجابياً بالتغيرات في المعونة الخارجية ، ولكن للمرة الثانية لم يكن التأثير ذا دلالةٍ إحصائية. وحاصل القول ، أن النتائج مؤيدةٌ لمضامين النظرية ، ولكن ليس بشكلٍ كامل.

وقد يعودُ السببُ في نتائجنا ذات الدلالة الهامشية إلى أنه ليس من المحتمل أن يقومَ جميعُ أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية بتوظيف القوة لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية، وهكذا في بعض الأمثلة قد نقومُ بتحليل الدول التي تخفضُ (أو ترفعُ) تخصيصها للمعونة الخارجية بدون حدوث أي نزاع عسكري؛ ومن ثم فإن تأثيرات الإحلال التي نبحثُ عنها لا يمكن أن توجد في ظل هذه الظروف. وطوال الفترة، بادرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، على سبيل المثال، بإثارة ٥٦٪ من الصراعات التي أثارها مجموعة الدول الثماني عشرة الأعضاء^(٣٤). وبالنسبة لهذه الدول القوية نسبياً، يتم استخدام القوة لتحقيق غايات السياسة الخارجية المنشودة بشكل أكثر تواتراً، على نحو ما يحدث من استخدام للمعونة الخارجية نفسها. ومن ثم فقد يكون النظر إلى أنماط الإحلال بين الصراع والمعونة الخارجية في هاتين الدولتين أمراً كاشفاً؛ وعلى ذلك، سنجري نفس التحليل على هاتين الدولتين بشكل منفصل، والنتائج معروضة في الجدول رقم (٦،٦).

الجدول رقم (٦،٦). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في الفترة ١٩٦٦-١٩٩٢ م.

بريطانيا العظمى		الولايات المتحدة		المتغير
قيمة الاحتمال	المعامل	قيمة الاحتمال	المعامل	
٠,٠١٥	- ٥٥٢,٥٧	٠,٠٢٦	- ٥٦٧,٣٤	عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارها
	(٢٢٧,٨٣)		(٢٥٥,١٩)	
٠,٤٧١	٠,٣٤٧	٠,٠٥٧	٠,٥٩٨	التغير في الإنفاق على الدفاع
	(٠,٤٨١)		(٠,٣١٤)	
٠,٩٠٣	- ٠,٠٥٧	٠,٧٩٠	- ٠,١٨٣	التغير في الناتج القومي الإجمالي
	(٠,٤٧١)		(٠,٦٨٧)	
٠,٣٢٤	١٥٨,١٣	٠,٥٦١	٣٣٢,٦٧	الجزء المحصور
	(١٦٠,٢٣)		(٥٧٢,٠٠)	

المتغير التابع: التغير بين سنتين في محصنات المعونة الخارجية

لوغاريتم الاحتمال = - ١٦٠,٤٥ - ١٣٤,٣٢

كأ = ٦,٠٤

الاحتمال لكأ = ٠,١٠٩٨

ن = ٢٥

وتؤيد نتائج هذه التحليلات توقعاتنا، ففي حالتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، كانت هناك علاقة ارتباط سلبية قوية وذات دلالة بين المبادرة بإثارة صراع والتغيرات في مخصصات المعونة الخارجية، على نحو ما اقترحت نظريتنا. ومن ثم يمكن إحلال هاتين السياستين محل بعضهما بعضاً، وينظر إليهما صانعو القرار باعتبارهما تحققان نفس النتائج. ولنتذكر أن نظرية السلعتين تقرر أنه ليس ثمة حاجة لوجود علاقة محددة بين النفقات العسكرية ومخصصات المعونة الخارجية. وفي حالة بريطانيا، لم يكن ثمة ارتباط بين التغيرات في النفقات العسكرية ومخصصات المعونة الخارجية، بينما كانت هذه العلاقة إيجابية في حالة الولايات المتحدة، بالرغم من دلالتها المحدودة. وقد كان مثيراً ألا تبدو ثمة علاقة بين التغيرات في الناتج القومي الإجمالي والتغيرات في مخصصات المعونة الخارجية.

ويبدو مهماً أن نأخذ لحظة لتأكيد ما لم نذكره هنا، نظراً لأن مقولاتنا لم يتم التعبير عنها بدقة في بعض الأحيان. فلا نؤكد أن صانعي القرار في واشنطن، على سبيل المثال، يتجادلون حول ما إذا كانوا سيعطون معونة لدولة لتغيير سياساتها أو مهاجمتهم عسكرياً، برغم إمكانية تخيل مثل هذه المناقشات. ونؤكد أن الدول تستخدم أدوات متنوعة في محاولة لإحداث تغيير ترغبه في أجزاء من العالم، ويتم تكريس الاختيار بخصوص الأداة التي سيتم استخدامها من خلال عدد من العوامل، من بينها سهولة الهدف أو الأهداف لتكييف سياساتهم في مقابل الحصول على معونات والملاءمة والفعالية المحتملة للصراع العسكري. وفي قرارهم حول كيفية تخصيص مواردهم، يحدد صانعو القرار مدى قدرة السياسات المختلفة على المساعدة في تحقيق الأهداف. فإذا كانت مخصصات المعونة الخارجية تتسم بالفعالية في تحقيق التغيرات المرغوبة، فلن يكون استخدام القوة ضرورياً. وإذا كان استخدام القوة اختياراً جيداً، لأي سبب كان، لإدراك التغيرات المرغوبة، فسوف يتم إعطاء المعونة الخارجية موارد أقل. وبإيجاز، لا يعد هذا التبادل أو التسوية شيئاً يتوجب عمله أو توقعه في أمثلة بعينها. فهو نتاج لقرارات بشأن الفعالية المتوقعة للبدل بين السياسات، في إطار الملف الشامل لهذه السياسات.

وبالعودة إلى هذا الموضوع، أوضحت التحليلات الإحصائية البسيطة هنا التأييد المقدم لمضامين نظريتنا بشأن قابلية السياسة الخارجية للإحلال. إذ تميل السياسات الموجهة لإنتاج نفس السلعة للحلول محل بعضها بعضاً (وإن لم يكن ذلك في جميع الأحوال)، أي أن الموارد المعطاة لإحداها تأتي على حساب الأخرى. أما السياسات الموجهة لإنتاج السلعة الأخرى، فهي عادة لا تتأثر، بأي حال، بقرارات تخصيص الموارد هذه.

وعلى أي حال، تتسم هذه الاختبارات بالبساطة النسبية والدقة، كما يتميز جوهر نظريتنا بالعمومية ومن ثم القابلية للتطبيق على نطاق واسع من السياسات والمواقف. وسوف نختبر في الفصل القادم مجموعة أكثر صعوبة من

بديلات السياسة الخارجية التي يواجهها القادة الوطنيون. وبالتحديد، عند النظر إلى تأثيرات الانضمام إلى تحالفات، سوف نتحقق من كيفية ارتباط سياسات متنوعة مع بعضها ببعض، وكيف يمكن لنفس الفعل (أي الانضمام إلى تحالف) أن يحدث تأثيرات مختلفة، وإن كان من المفترض أنها منشودة ومنتظرة، على الدول المختلفة.

الخاتمة . . .

لقد قمنا في هذا الفصل بشيئين :

أولاً: قمنا بتطبيق أكثر توقعات نظريتنا بساطةً، والتي تركز على مجال واحد للسياسة في وقت ما، على ثلاثة من سلوكيات السياسة الخارجية. وقد بحثنا فيما إذا كانت التغييرات في القوة، ووفى الموارد المتاحة للدولة، تؤثر على مخصصات السلوك الهادف للتغيير، أو الرامي إلى الحفاظ على الوضع القائم، على نحو ما تنبأ نظريتنا. وتفترض النظرية على، سبيل المثال، أن الدول القوية والضعيفة نسبياً لديها مزايا نسبية في إنتاج السلعتين. فالدول الأقوى أكثر قدرة على السعي لتحقيق التغيير، بينما الدول الأضعف أكفأ نسبياً في إنتاج الحفاظ على الوضع القائم. وقد قمنا بفحص سياستين تنشدان التغيير، وسياستين تستهدفان الحفاظ على الوضع القائم، وقد وجدنا أن النظرية قد تنبأت بشكل صحيح بالعلاقة بين قوة الدولة والموارد المخصصة لهذه السياسات. فمن المحتمل أن تقوم الدول الأقوى بالمبادرة بإثارة صراع، وبتخصيص مزيد من الموارد للمعونة الخارجية، بدرجة أكبر من الدول الأضعف، ويحتمل أن تقوم هذه الأخيرة بالرد على الصراع وبتخصيص مزيد من الموارد للقدرّة العسكرية أكثر من الدول القوية. وتتسم هذه التوقعات "بالساطة" لأنها تتحدث عن العلاقة بين الموارد والتغيير أو الحفاظ على الوضع القائم. ثانياً: لم تكن المجموعة الثانية من اختباراتنا بسيطة جداً، لأنها تناولت القضية المتعلقة بكيفية السعي نحو سلعة من خلال سياسة تؤثر على السياسات الأخرى.

الهوامش

(١) قد تكون هذه بالفعل هي القضية المنفردة الأكثر تناولاً في العلاقات الدولية، وقد ظلت موضوعاً للدراسة على مدى قرونٍ خلت، على الأقل منذ قيام ثوسيديدز بوصف حرب البلوونيز. لقد تناولت القضية عدداً من الأعلام البارزين من أمثال:

- Morgenthau; *Politics among Nations*, Op. Cit.
- Inis Claude; *Power and International Relations*, (New York, Random House, 1962).
- Quincy Wright; *A Study of War*, (Chicago, University of Chicago Press, 2nd Ed., 1942).
- Geoffrey Blainey; *The Causes of War*, (New York, Free Press, 1973)
- Organski; *World Politics*, Op. Cit.

ومن ناحية أخرى، فثمة مزيد من التقصي والمناقشة لهذه القضية في:

- R. Harrison Wagner; "The Theory of Games and the Balance of Power", *World Politics*, Vol. 38 (1986), PP. 546-576.
- R. Harrison Wagner; "Peace, War and the Balance of Power", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 593-607.
- Kugler and Lemke; Op. Cit.
- Robert Powell; *In the Shadow of Power*, (Princeton, Princeton University Press, 1999).
- John Prados, *Keepers of the Keys: A History of the National Security Council from Truman to Bush*, (New York, William Morrow, 1991).

- Tammen et al; Op. Cit.

(٢) ولتقديم عينة بسيطة من الأعمال التي تناولت التصعيد، يمكن الإشارة إلى:

- Glenn Snyder, and Paul Diesing; *Conflict among Nations*, (Princeton, Princeton University Press, 1977).
- Zeev Maoz; "Resolve, Capabilities, and the Outcomes of Interstate Disputes", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 26 (1983), PP. 195-230.
- Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, and Ethan R. Zorick; "Capabilities, Perception, and Escalation", *American Political Science Review*, Vol. 91 (1992), PP. 5-27.
- Russell Leng; *Interstate Crisis Behavior, 1816-1980: Realism versus Reciprocity*, (New York, Cambridge University Press, 1993).
- James D. Fearon; "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 577-592.
- Dixon; "Democracy and the Peaceful Resolution of International Conflict", Op. Cit.
- Lisa J. Carlson; "A Theory of Escalation and International Conflict", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39 (1995), PP. 511-534.
- Paul D. Senese; "Geographic Proximity and Issue Salience", Op. Cit.
- Paul D. Senese; "Between Dispute and War: The Effect of Joint Democracy on Interstate Conflict Escalation", *Journal of Politics*, Vol. 59, No. 1 (1997b).
- Curtis Signorino; "Strategic Interaction and the Statistical Analysis of International Conflict?", *American Political Science Review*, Vol. 93 (1999), PP. 279-298.
- Bueno de Mesquita, Morrow, Siverson, and Smith; Op. Cit.
- Brandon Prins, and Christopher Sprecher; "Institutional Constraints, Political Opposition, and Interstate Dispute Escalation: Evidence from Parliamentary Systems, 1946-1989", *Journal of Peace Research*, Vol. 36 (1999), PP. 271-288.
- Alastair Smith; "Testing Theories of Strategic Choice: The Example of Crisis Escalation", *American Journal of Political Science*, Vol. 43 (1999), PP. 1254-1283.
- Kenneth A. Schultz; "Do Democratic Institutions Constrain or Inform? Contrasting Two Institutional Perspectives on Democracy and War", *International Organization*, Vol. 53 (1999), PP. 233-66.
- William Reed; "A Unified Statistical Model of Conflict Onset and Escalation", *American Journal of Political Science*, Vol. 44 (2000), PP.84-93.
- R. Harrison Wagner; "Bargaining and War", *American Journal of Political Science*, Vol. 44 (2000), PP. 469-484. And:
- Glenn Palmer, Patrick M. Regan, and Tamar R. London; "What's Stopping You? The Sources of Political Constraints on International Conflict Behavior in Parliamentary Democracies", *International Interactions*, Vol. 30 (2004), PP. 1-24.

وبالطبع نشير إلى:

- Herman Kahn; *On Escalation*, (New York, Praeger, 1965).

(٣) يغطي هذا الموضوع عدداً من المجالات، ويبدو أن أي تلخيص له سيكون بالضرورة متحيزاً. وعلى أي حال، انظر:

- Immanuel Wallerstein; *The Capitalist World Economy*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1979).
- Keohane; *After Hegemony*, Op. Cit.
- Kennedy; Op. Cit.
- Karen Rasler, and William R. Thompson; "Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle", *World Politics*, Vol. 35 (1983), PP. 489-516.
- Edward D. Mansfield; *Power, Trade and War*, (Princeton, Princeton University Press, 1994).
- Erich Weede; *Economic Development, Social Order, and World Politics*, (Boulder, CO, Lynne Rienner, 1996).
- Adam Przeworski, and Fernando Limongi; "Modernization: Theories and Facts", *World Politics*, Vol. 49 (1997), PP. 155-183. And:
- Robert Gilpin; *Global Political Economy*, (Princeton, Princeton University Press, 2001).

A.J.P. Taylor; *The Origins of the Second World War*, (Greenwich, CT, Fawcett, 1961).

(٤)

- Mearsheimer; *Conventional Deterrence*, Op. Cit.

William B. Quandt; *Decade of Decisions*, (Berkeley, University of California Press, 1977), PP. 39-41.

(٥)

(٦) من الواضح أن التحليل يمكن أن ينقلب رأساً على عقب في هذا المثال لو أن المؤلفين بدأوا من الواقعة التي اتخذتها إسرائيل للاستفزاز سوريا، والتي دفعتها للرد بالتهديد بإعلان الحرب. ويبدو أنهما قد استساغا الرواية الإسرائيلية الشائعة في الأوساط الغربية بشأن أحداث حرب الأيام الستة متجاهلين حتى مذكرات بعض القادة الإسرائيليين آنذاك، والتي توضح التعمد الإسرائيلي للاستفزاز وتصعيد الأمور. (المترجم)

(٦) بصراحة، لا تعدد المبادرة بإثارة نزاع، أو الرد على نزاعات في بعض الأحيان هادفة للتغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، على التوالي. ويعني هذا ببساطة أن افتراضنا بأن المبادرات بإثارة نزاعات هي أعمال تنشد التغيير، وأن الردود على النزاعات المثارة هي أعمال تسعى للحفاظ على الوضع القائم يجعل اختبارنا أكثر صعوبة لكن يمكن التحقق منها. ويعني عدم تصنيف الحالات أن النتائج الإحصائية قد لا تكون من القوة على نحو ما نرغب. والمقصود أن نموذجنا سيكون من الناحية الفعلية "أكثر صحة" مما يبدي تحليل البيانات.

- (٧) يتشابه موقفنا مع موقف كارل دويتش الوارد في كتابه "الجهاز العصبي للحكومة Nerves of Government" منذ أربعة عقود تقريباً.
(A) Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit.
- (٩) Stuart A. Bremer; "National Capabilities and War Proneness", In: David Singer (Ed.); *The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models*, (New York, Free Press, 1980), PP. 57-82.
- (١٠) لا يعرف الطرف الذي يبادر بإثارة النزاع، غالباً، ما إذا كانت دول أخرى ستشارك في النزاع أم لا، وهذا هو القرار الأساسي الذي نهتم به.
- (١١) لقد كان بمقدورنا بالطبع أن نورد في التحليل نزاعات بدأت ثنائية ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى نزاعات متعددة الأطراف. ولكن القيام بذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى تحيز اختباراتنا، كلما تزايدت هذه النزاعات بشكل واضح. وما نقصده بأحد المعاني، أن هذه هي الظاهرة التي أردنا اختبارها أكثر من غيرها.
- (١٢) Peter J. Partell; "Escalation at the Outset: An Analysis of Targets Responses in Militarized Interstate Disputes", *International Interactions*, Vol. 23 (1997), PP. 1-27.
- (١٣) Mesquita and Lalman, Op. Cit, pp.107-111.
- (١٤) هذا التحليل الخاص بالرد على النزاعات مأخوذ من:
- T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "A Two-Good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation", *International Interactions*, Vol. 22 (1997), PP. 225-44.
- (١٥) هذا الجزء مأخوذ من:
- T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "To Protect and to Serve: Alliances and Foreign-Policy - Portfolios?" *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 47 (2003), PP. 180-203.
- (١٦) وتعتبر الدرجة التي تتأثر فيها المعونات الخارجية بالمصلحة الوطنية للدولة المانحة في مقابل احتياجات الدول المتلقية هي أحد جوانب الجدل الأساسية في حقل السياسة الخارجية حالياً. والجدل المتعلق بذلك يجب أن يتواكب مع دور انتهاكات حقوق الإنسان في التأثير على المعونة الخارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بالولايات المتحدة. ولتقديم عينة من المادة بشأن هذا الموضوع نحيل القارئ إلى المراجع التالية:
- Eugene R. Wittkopf; "Foreign Aid and United Nations Votes: A Comparative Study", *American Political Science Review*, Vol. 67 (1973), PP. 868-888.
- R. McKinley, and R. D. Little; "A Foreign Policy Model of U.S. Bilateral Aid Allocation", *World Politics*, Vol. 30 (1977), PP. 58-86.
- R. McKinley, and R. D. Little; "The U.S. Aid Relationship: A Test of the Recipient Need and Donor Interest Models", *Political Studies*, Vol. 27 (1979), PP.236-250.
- David Carleton, and Michael Stohl; "The Role of Human Rights in U.S. Foreign Assistance Policy", *American Journal of Political Science*, Vol. 31 (1987), 1002-1018.
- David L. Cingranelli, and Thomas E. Pasquarello; "Human Rights Processes and the U.S. Distribution of Foreign Aid to Latin American Countries", *American Journal of Political Science*, Vol. 29 (1985), PP. 539-563.
- James H. Lebovic; "National Interests and U.S. Foreign Aid: The Carter and Reagan Years", *Journal of Peace Research*, Vol. 25 (1988), PP. 115-135.
- James M. McCormick, and Neil Mitchell; "Is U.S. Aid Really Linked to Human Rights in Latin America?", *American Journal of Political Science*, Vol. 32 (1988), 231-239.
- Nikolaos Zahariadis, Rick Travis, and Paul Diehl; "Military Substitution Effects from Foreign Economic Aid: Buying Guns with Foreign Butter", *Social Science Quarterly*, Vol. 71 (1990), PP. 774-785.
- Charles W.Kegley, and Steven W. Hook; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: Did Reagan's linkage Strategy Buy Deference or Defiance?", *International Studies Quarterly*, Vol. 35 (1991), PP. 295-312.
- Steven C. Poe; "Human Rights and Economic Aid Allocation under Ronald Reagan and Jimmy Carter", *American Journal of Political Science*, Vol. 36 (1992), PP. 147-167.
- Rick Travis, and Nikolaos Zahariadis; "Aid for Arms: The Impact of Superpower Economic Assistance on Military Spending in Sub-Saharan Africa", *International Interactions*, Vol. 17 (1992), PP. 233-243.
- Steven c. Poe, and Rangsim Sirirangsi; "Human Rights and U.S. Economic Aid to Africa", *International Interactions*, Vol. 18(1993), PP. 309-322.
- Shannon L. Blanton; "The Impact of Human Rights on U.S. Foreign Assistance to Latin America", *International Interactions*, Vol. 19 (1994), PP. 339-358

- Steven W. Hook; *National Interest and Foreign Aid*, (Boulder, CO, Lynne Benner, 1995).
- Steven c. Poe, and James Meernik; "U.S. Military Aid in the 1980s: A Global Analysis", *Journal of Peace Research*, Vol. 32 (1995), PP. 399-411.
- Patrick M. Regan; "US Economic Aid and Political Repression: An Empirical Evaluation of U.S. Foreign Policy", *Political Research Quarterly*, Vol. 48 (1995), PP. 613-628.
- Peter J. Schraeder, Steven W. Hook, and Bruce Taylor; "Clarifying the Foreign Aid Puzzle: A Comparison of American, Japanese, French, and Swedish Aid Flows", *World Politics*, Vol. 50 (1998), PP. 294-323. And:
- T. Y. Wang; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: An Analysis of Important Issues", *International Studies Quarterly*, Vol. 43 (1999), PP. 199-210.

The Organization for Economic Cooperation and Development (❖)

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD); Development Assistance Committee (1997b); (١٧)
<http://www.oecd.org/dac>.

(١٨) ذهب كين أوجانسكي Organski مبكراً إلى أن المعونة الخارجية هي طريقة لإثابة الدول لقيامها بما تريده الدولة المانحة. وأورد أوجانسكي أن استخدام القوة يعد أمراً مكلفاً، وينبغي على الدول أن تختار الطرق الأكثر فعالية وكفاءة لتحقيق النتائج المرجوة. وقد لاحظ أن الجوائز كطريقة لممارسة القوة قد استخدمت غالباً بين الدول التي كانت "تتميز بصداقة حميمة". ويتناسب منظوره مع نظريتنا تماماً. انظر:

Organski; *World Politics*, Op. Cit. PP.111-118. -

(١٩) ربما كان بمقدور السوفيت هزيمة القوات التقليدية الأمريكية في أوروبا على مدى فترة طويلة بعد عام ١٩٤٥م، بل وحتى بعد عام ١٩٤٩م، لكن الأمريكيين اعتقدوا أن خوف السوفيت من الحرب واسعة النطاق مع الولايات المتحدة قد يردع العدوان السوفيتي. ومن ثم بقيت القوات الأمريكية في أوروبا، بصرف النظر عن مقدرتها على هزيمة الجيش الأحمر من عدمه، للحفاظ على النتيجة السياسية القائمة.

(٢٠) ذهب بعض الأمريكيين، لفترة أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة عزلة وأن تنأى بنفسها عن الشؤون الأوروبية. ولم يتأت لهذا الموقف، الذي عبر عنه روبرت تاфт Taft عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوهايو، أن يحظى بشعبية كبيرة، ولم يلبث أن هُزم مع ترشيح آيزنهاور للرئاسة عن الحزب الجمهوري في عام ١٩٥٢م. انظر:

- John Lewis. Gaddis; *Strategies of Containment*, (New York, Oxford University Press, 1982).

. David Arase; *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid*, (Boulder. CO, Lynne Rienner, 1995) (٢١)

(٢٢) يمكن إرجاع مقدرة اليابان على تخصيص مثل هذه النسبة الكبيرة من موارد السياسة الخارجية للمعونات الخارجية في جانب كبير إلى توفير الولايات المتحدة لاحتياجاتها الأمنية.

Randall E. Newnham; "Sovereignty for Sale? The Purchase of Diplomatic Recognition by West Germany, Taiwan and South Korea", (٢٣)
Paper presented at *The Annual Meeting of the International Studies Association*, Minneapolis, 1998.

New York Times, March 20, 2002, p.A12. (٢٤)

New York Times, April 2, 2002, p.A6, and April 12, 2002, p.A6. (٢٥)

New York Times, May 22, 2002, p.A13. (٢٦)

Damodar. Gujarati; *Essentials of Econometrics*, (New York, McGraw-Hill, 1992). (٢٧)

OECD, Op. Cit. (٢٨)

(٢٩) تتسم الأعمال في مجال سباق التسلح بالضخامة، ولكننا سوف نشير إلى بعض تلك الأدبيات: عمل لويس ريتشاردسون المتسم بالأصالة:

- Lewis F. Richardson; *Statistics of Deadly Quarrels*, (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960a).

- Lewis F. Richardson; *Arms and Insecurity*, (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960b).

- ولتلخيص إسهامات ريتشاردسون انظر:

- G. D. Hess; "An Introduction to Lewis Fry Richardson and his Mathematical Theory of War and Peace". *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 14 (1995), PP. 77-113.

- ولناقشة الجوانب الدقيقة لعمله انظر:

- Dina Zinnes; *Mathematical Models in International Relations*, (New York, Praeger, 1976).
- وثمة أعمالٌ حدثت حول الموضوع تم إنجازها وهي:
- P. Terrence Hopmann, and Theresa C. Smith; "An Application of a Richardson Process Model: Soviet-American Interactions in the Test Ban Negotiations, 1962-1963", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 21 (1977), PP. 701-726.
- Paul R. Diehl; "Arms Races and Escalation: A Closer Look", *International Studies Quarterly*, Vol. 27 (1983), PP. 205-212.
- Goertz, Gary, and Paul F. Diehl; "Measuring Military Allocations: A Comparison of Different Approaches." *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 30 (1986), PP. 553-581.
- Randolph M. Siverson, and Paul F. Diehl; "Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War", In: Manus I. Midlarsky (Ed.); *Handbook of War Studies*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989), PP. 195-218.
- Michael D. Intriligator, and Dagobert L. Brito; "Richardson Arms Race Models." In: Manus I. Midlarsky (Ed.); *Handbook of War Studies*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989).
- Walter W. Hill (Jr.); "Deterministic Quasi-Periodic Behavior of an Arms Race Model", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 12 (1992), PP. 79-98.
- Greg. Cashman; *What Causes War?*, (San Francisco, Jossey-Bass, 1993). And:
- Susan. Sample; "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate?", *Journal of Peace Research*, Vol. 34 (1997), PP. 7-22.
- Levy; *"The Offensive/Defensive Balance of Military Technology"*, Op. Cit. (٣٠)
- Quester; *Offense and Defense in the International System*, Op. Cit.
- Ruben Jervis; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30 (1978), PP. 167-214.
- Ruben Jervis; Realism, Game Theory, and Cooperation, *World Politics*, Vol. 40 (1988), PP. 317-349.
- Walt; The Case for Finite Containment, Op. Cit.
- (٣١) تنفقُ في هذا الشأن مع بيونو دي ميسكيتا ولالمان اللذين ذهبا إلى أن الدولة تجلبُ على نفسها تكلفةً باستخدامها القوة العسكرية. انظر:
- Bueno de Mesquita and Lalman; *War and Reason*, Op. Cit.
- وفي نفس السياق، يقرر أوجانسكي أن استخدام القوة العسكرية هي الطريقة الأكثرُ تكلفةً لبلوغ الدولة ما تريد، بعد الإقناع وإعطاء الجوائز، وأن القوة هي أداة تستخدمها الدول فقط ضد دولٍ أخرى تُصنّف كأعداءٍ لها بالفعل. انظر:
- Organski; *World Politics*, Op. Cit.
- (٣٢) ولم تحقق ألمانيا أهدافها بعد كل ذلك. فلم تكن قواتُ العاصفة الألمانية، بكفاءتها التي كانت عليها، كافيةً ليس فقط لتغيير الوضع القائم على النحو الذي يرغب هتلر، بل لحماية المكاسب التي حققتها في الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية. ومن ثم فقد تجاوزت سياسةُ ألمانيا الرامية لتحقيق التغيير قدراتها إلى حدٍ بعيد ليتأتى لها رؤيةُ أهدافها وقد تحققت.
- (٣٣) هذا الجزء من الفصل مأخوذٌ من:
- Glenn Palmer; "Deterrence, Defense Spending and Elasticity: Alliance Contributions to the Public Good", *International Interactions*, Vol. 17 - (1991), PP. 157-169.
- (♦) عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارتها (المترجم).
- (٣٤) لم تبادر كل من أستراليا والنمسا والدنمارك وفنلندا واليابان ولوكسمبورج ونيوزلندا والسويد بإثارة أي نزاعاتٍ خلال الفترة التي قمنا بتحليلها.